

الطَّبَعَةُ الْأُولَى
صَفَر - ١٤٣٨ هـ

عِلْمُ الْأَرْبَعِيَّاتِ وَالْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ

إِعْدَادُ

الْفَقِيرُ إِلَى عَفْوِ سَيِّدِهِ وَمَوْلَاهُ
د. ظَافِرِ بْنِ حَسَنِ آلِ جَبْعَانَ
www.aljebaan.com

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾ [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا] [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أما بعد؛ فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكلُّ محدثة بدعة، وكلُّ بدعة ضلالة، وكلُّ ضلالة في النار.

إن الاشتغال بالسنة النبوية حفظاً وعملاً ونشراً = لهو من أجل الأعمال، وأعظم القربات؛ كيف وهي قول المصطفى ﷺ وهدي وطريقته، وحكم الله ﷻ وشرعته؛ لقد عاش على هذه الطريقة سلف الأمة، بل كانوا على خوف شديد من أن يحصل منهم تقصير في السنة، أو تفويت لها، حتى عدَّ بعضهم تركها أو التقصير فيها من الخذلان والزيغ!

ومن هؤلاء السلف العظام الذين عاشوا مع السنة ولها: أبو بكر الصديق ﷺ؛ فقد أخرج الشيخان من حديث أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- أن أباهما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رُوي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

«مَنْ حَفِظَ عَلَيَّ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِهَا بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي زُمْرَةِ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ».

الصَّدِيقَ رضي الله عنه قال: (لَسْتُ تَارِكًا شَيْئًا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَعْمَلُ بِهِ، إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ؛ إِنِّي أَخَشَى أَنْ تَرَكَتُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أُزَيِّغَ) ^(١)!!

فهذا الصَّدِيقُ رضي الله عنه يخافُ أَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُزَيِّغَ؛ فَمَاذَا عَمِيَ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَقْتِ وَزَمَانِ أَضْحَى أَهْلُهُ يَسْتَهْزِئُونَ بِنَبِيِّهِمْ وَبِأَمْرِهِ وَنَوَاهِيهِ، وَيَتَنَافَسُونَ فِي مُخَالَفَتِهِ، بَلْ وَيَسْخَرُونَ مِنْ نَهْجِهِ؟!

وقد أَجْمَعَ المسلمون على أَنَّ مَنْ ظَهَرَ لَهُ مِنَ السُّنَّةِ شَيْءٌ؛ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَدَعَهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ آيًّا كَانَ. فبهذا يَتَقَرَّرُ عَظَمَةُ التَّعْبُدِ لِلَّهِ -تعالى- بِالْعَنَايَةِ بِالْوَحْيِ الشَّرِيفِ، وَكَذَلِكَ الْإِعْتِنَاءُ بِمَا يَرِدُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَالْأَخْذُ بِمَا فِيهِ. وَإِذَا عَلِمَ أَنَّ سُنَّةَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؛ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يُعَلِّمُ شَرَفُ ذَلِكَ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

لقد كان السَّلَفُ الصَّالِحُ -عليهم رحمةُ اللهِ- كَثِيرًا مَا يَعْتَبُونَ بِمَعْرِفَةِ أَحْكَامِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَأَحْوَالِهِ، وَسُنَّتِهِ وَأَيَّامِهِ، بَلْ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ مَجَالِسَ الدُّكْرِ هِيَ مَجَالِسُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، الَّتِي هِيَ مَعْرِفَةُ الْفَقْهِ، وَمَعْرِفَةُ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَليست هِيَ مَجَالِسَ الْفُصَّاصِ وَأَضْرَابِهِمْ.

روى أبو نَعِيمٍ الْأَصْفَهَانِيُّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سَمْرَةَ أَبُو هِرَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ الْخُرَّاسَانِيَّ يَقُولُ: (مَجَالِسُ الدُّكْرِ هِيَ مَجَالِسُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ) ^(٢).

وروى -أيضاً- أَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: (تَعَلَّمُ الْفَقْهُ صَلَاةً، وَدِرَاسَةً الْقُرْآنِ صَلَاةً) ^(٣).

(١) أخرجه البخاريُّ في كتابِ الخُمُسِ، باب: فرض الخمس ١١٢٦/٣ رقم (٢٩٢٦)، ومسلمٌ في كتابِ الجهادِ والسيرِ، باب: قول النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «لَا تُورَثُ، مَا تَرَكَتَا صَدَقَةً» ١٣٨٠/٣ رقم (١٧٥٩).

(٢) «الحلية» ١٩٥/٥.

(٣) «الحلية» ٧٦/٣.

وَمِمَّا سَبَقَ يَتَقَرَّرُ أَنَّ طَرِيقَتَهُمْ هِيَ الْإِهْتِمَامُ بِسُنَّةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهَدْيِهِ، وَالْمُسَارَعَةُ إِلَى تَدْوِينِهَا، وَتَحْقِيقِهَا، وَالْعَمَلُ بِهَا، وَبَيَانُ أَحْكَامِهَا؛ وَمِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ التَّصْنِيفِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ الَّذِي اتَّخَذَ صَوْفًا شَتَّى مِنْ أَنْوَاعِ التَّأْلِيفِ؛ فَمِنْ تَأْلِيفِ يَجْمَعُ أَحَادِيثَ صَحَابِيٍّ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ عُرِفَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِـ(الْمَسَانِيدِ)، أَوْ عَلَى الْأَبْوَابِ الْفَقْهِيَّةِ وَهُوَ مَا يُعْرَفُ بِـ(السُّنَنِ).

وَمِنْ أَنْوَاعِ التَّأْلِيفِ الْحَدِيثِيَّةِ: الْكِتَابَةُ فِي الْأَرْبَعِيَّاتِ، وَقَدْ تَعَدَّدَتْ أَنْظَارُ وَمَقَاصِدُ الْمُصَنِّفِينَ فِيهَا؛ فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا فِي الْجِهَادِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا فِي الرُّهْدِ أَوْ الْآدَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وفي هذا البحث سأتناول هذا العلم وهو علم الأربيعيات ببيان وإيضاح، وسيكون هذا البحث على أربعة فصول:

الفصل الأول: تعريف الأربيعيات.

الفصل الثاني: سبب تأليف كتب الأربيعيات.

الفصل الثالث: التعريف بكتاب «الأربعين النووية»

الفصل الرابع: التعريف بالكتب التي خدمت «الأربعين النووية» شرحاً وتحشيةً وتخريجاً

أسأل الله أن يجعل النية في هذا الشرح له خالصة، والعمل فيه مقبولاً، وأن يجعله من الصدقات الجارية التي يلحقنا بها في الدارين.



تعريفُ الأربعيّات

تعريفُ الأربعيّات في اللّغة:

الأربعون في اللّغة عددٌ معروف، وهو أربع عشرات^(١). والأربعونات - بغير ياء النسب - : عدّة وحداتٍ يتكون كلٌّ منها من أربعين عنصراً^(٢).

قال ابن فارس (ت: ٢٩٥هـ) -رحمه الله تعالى-: (الراء، والباء، والعين أصول ثلاثة: أحدها: جزءٌ من أربعة أشياء، والآخر: الإقامة، والثالث: الإشالة والرّفْع)^(٣). والمراد هنا هو الأصل الأول.

وقال ابن منظور (ت: ٧١١هـ) -رحمه الله تعالى-: (الأربعة والأربعون من العدد، ورباع معدول من أربعة، وقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعًا يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فاطر: ١]؛ أراد أربعاً فعَدَلَهُ ولذلك ترك صرفه؛ وأربعوا: صاروا أربعةً أو أربعين، وورد في الحديث: «كُنْتُ رَابِعُ أَرْبَعَةٍ»^(٤) أي وأحدًا من أربعة^(١).

(١) «لسان العرب» ٩٩ / ٨، «المعجم الوسيط» ٣٢٤ / ١.

(٢) «معجم الصّواب اللغوي»، د. أحمد مختار عمر وفريقه (١ / ٣٣). وتُفَارِقُ التّعبير بالأربعينيات: بأن إضافة ياء النسب تدل على جمع أعدادٍ منسوبةٍ إلى لفظ العقد، وهي هنا من أربعين إلى تسعة وأربعين. وقد صدر بصحة التّعبير بذلك قرار لجنة الألفاظ والأساليب في مجمع اللغة العربيّة بمصر، انظر: القرارات المجمعيّة من ١٩٣٤ - ١٩٨٧م (ص ١٢٠)، كتاب «الألفاظ والأساليب» الصادر عن المجمع (ص ٧٧).

(٣) «معجم مقاييس اللغة» ٥٠٧ / ١.

(٤) أخرجه ابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في التّهجير إلى الجُمعة (١ / ٣٤٨) برقم: ١٠٩٤، والطبراني في «المعجم الكبير» ٧٨ / ١٠؛ قال البوصيري: (في إسناده مقال عبد المجيد بن عبدالعزيز كان شديد الإرجاء داعية إليه، لئنه أبو حاتم، وابن أبي حاتم؛ وقال عنه الإمام الألباني في «السلسلة الضعيفة» ٣٢٩ / ٦ برقم: (٢٨١٠): (ضعيف).

الفصلُ الأوّل:

تعريفُ الأربعيّات

إذن: الأربعون جمع العدد أربعة، والأربعون من مضاعفة العدد أربعة.

تعريفها في الاصطلاح:

أجزاء حديثية جمع فيها مؤلفوها أربعين حديثاً أو باباً، أو نحو هذا العدد، مع اختلاف الباعث على جمعها^(١).



الفصل الثاني:

سبب تأليف كتب الأربعينات

(١) «لسان العرب» ١٠٠/٨، وينظر: «القاموس المحيط» (ص: ٩٢٩، مادة: الربع)، و«المعجم الوسيط» ٣٢٤/١.

(٢) انظر: «لسان المحققين» (مادة: أربعينات)، «مدرسة الحديث في مصر» (ص: ١٢٦)، مقدمة تحقيق «الأربعون الصغرى»، لليبهي (ص: ١١).

سبب تأليف كتب الأربعينات

توطئة:

إن التصنيف في علم الحديث الشريف قد اتخذ صنوفاً شتى من أنواع التأليف، ومن ذلك التأليف في الأربعينات، ويختلف ذلك باختلاف المقصد فمنها ما هو في أصول الدين، ومنها ما هو في الجهاد، ومنها ما هو في الزهد أو الآداب، ونحو ذلك.

أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الْأَرْبَعِيَّاتِ:

يُعتَبَرُ الإمامُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ (ت ١٨١ هـ) -رحمه الله تعالى-، كما ذكر ذلك الإمامُ النَّوَوِيُّ في مُقَدِّمَتِهِ على «الأربعين النَّوَوِيَّةِ» بقوله: (وقد صَنَّفَ العلماءُ - رضي الله عنهم - في هذا الباب ما لا يُحصَى مِنَ الْمُصَنَّفَاتِ؛ فَأَوَّلُ مَنْ عَلِمْتُهُ صَنَّفَ فِيهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ...)^(١).

وقال الإمامُ ابنُ الجوزيِّ (ت ٥٩٧ هـ) -رحمه الله تعالى-: (وقد بنى على هذا الحديث الذي بيننا علله جماعة من العلماء؛ فصنَّفَ كُلُّ مِنْهُمُ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا، مِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ فِيهَا الْأَصُولَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَصَرَ عَلَى الْفُرُوعِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أوردَ فِيهَا الرَّقَائِقَ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْكُلِّ؛ فَأَوَّلُهُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ الْمَرْوَزِيُّ، وَبعده أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ، وَأحمدُ بْنُ حَرْبِ الرَّاهِدِيِّ، وَأبو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ النَّسَوِيِّ، وَأبو بكرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَوَزَقِيُّ، وَالْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ السُّلَمِيُّ، وَأبو نَعِيمٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْفَهَانِيُّ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصَّابُونِيُّ، وَأبو

إِسْمَاعِيلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَأبو الْقَاسِمِ الْقَشِيرِيُّ، وَخَلَقَ كَثِيرٌ، وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْرِفُ عِلْلَ الْحَدِيثِ)^(١).

وقد ذكر الكَتَاتِبِيُّ في «الرَّسَالَةِ الْمُسْتَطَرَفَةِ» جَمْعًا مَثْنِ أَلْفٍ فِي الْأَرْبَعِيَّاتِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ غَيْرُهُ.

قال مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْكَتَاتِبِيِّ (ت ١٣٤٥ هـ) -رحمه الله تعالى-: (و«الأربعون» لعبدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْحَنْظَلِيِّ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الْأَرْبَعِيَّاتِ، وَلِ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ الطُّوسِيِّ، وَلِلْحَسَنِ بْنِ سُفْيَانَ النَّسَائِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الْأَجْرِيِّ، وَهِيَ جِزْءٌ لَطِيفٌ فِي كِرَارِيسَ، وَأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَصْبَهَانِيِّ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْمُقْرِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَوَزَقِيِّ، وَأَبِي نَعِيمِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الْبِهَقِيِّ، وَأَبِي الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمِ، وَأَبِي طَاهِرِ السُّلَمِيِّ، وَأَبِي الْقَاسِمِ ابْنِ عَسَاكِرَ، وَلِهَ أَرْبَعُونَ مِنْهَا: «الأربعون الطَّوَالُ»، وَ«الأربعون البُلْدَانِيَّةُ»، وَ«الأربعون فِي الْجِهَادِ»، وَهِيَ الَّتِي سَمَّاهَا: «الاجْتِهَادُ فِي إِقَامَةِ فِرَاضِ الْجِهَادِ»، وَأَبِي سَعْدٍ -بَفَتْحِ فَسْكَوْنِ- أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَفْصِ بْنِ الْخَلِيلِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَالِينِيِّ -نِسْبَةً إِلَى «مَالِينَ» قَرَى مُجْتَمِعَةً مِنْ أَعْمَالِ هَرَاةَ- الْهَرَوِيِّ، أَحَدِ الْخُفَاطِ الْمُكْتَبِرِينَ الرَّحَّالِينَ، وَكِبَارِ الصُّوفِيَّةِ الرَّاهِدِينَ، الْمُتَوَفَّى بِمِصْرَ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَأَرْبَعِمِئَةَ، وَمِنْ تَصَانِيفِهِ أَيْضًا: كِتَابُ «الْمُؤْتَلِفِ وَالْمُخْتَلِفِ»، وَأَبِي الْفَتْوحِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الطَّائِيِّ الْهَمْدَانِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَخَمْسِمِئَةَ سَمَّاهَا: «إِرْشَادُ السَّائِرِينَ إِلَى مَنَازِلِ الْمُتَّقِينَ» مِنْ مَسْمُوعَاتِهِ عَنْ أَرْبَعِينَ شَيْخًا كَلَّمَ حَدِيثًا عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَبِي بَكْرٍ تَاجِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْبِخَارِيِّ الْكَلَابَادِيِّ -نِسْبَةً

(١) «شرح متن الأربعين» للنووي ص ٢٢.

(١) «العلل المتناهية» ١٢٨/١-١٢٩.

إلى «كلاباد» محلّة كبيرة من بخارى- الحنفيّ، المتوفى سنة ثمانين وثلاثمئة، ولأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم الصّابونيّ -نسبة إلى الصّابون- النّيسابوريّ، مُقدّم أهل الحديث بخراسان، الإمام في عدّة علوم، المتوفى سنة تسع أو سبع أو أربع وأربعين وأربعمئة، ولأبي عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي الصّيف اليمينيّ المكيّ الشّافعيّ، المتوفى بمكة في ذي الحجة سنة سبع أو ستّ وستّمئة، جمّع أربعين حديثًا عن أربعين شيخًا من أربعين مدينة، ولأبي القاسم حمزة بن يوسف السّهميّ الحافظ -وتأتي وفاته- وهي في فضل سيّدنا العبّاس، ولرَضِيّ الدّين أبي الخير أحمد بن إسماعيل القزوينيّ الحاكم -وتأتي وفاته أيضًا- وهي في فضل سيّدنا عثمان، وله أخرى في فضل سيّدنا عليّ، ولأبي مُحَمَّد عبد القاهر بن عبد الله بن عبد الرحمن الرّهّايّ -بضمّ الرّاء؛ نسبة إلى الرّهّاء؛ مدينة بالجزيرة بين الموصِل والشّام، وقبيلة من مدحج- الحافظ الرّحّال الحنبليّ محدّث بالجزيرة، المتوفى بحران سنة اثنتي عشرة وستّمئة، وهي و«الأربعون المتباينة الأسانيد» في مُجلّد كبير، ولأبي عبد الله إسماعيل بن عبد الغافر الفارسيّ والد أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسيّ الحافظ، ولتقيّ الدّين مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الرحمن بن عليّ بن عبد الرحمن الفاسيّ الشّريف الحسن الحافظ نزيل مكة المتوفى سنة اثنين وثلاثين وثمانمئة، وله «الأربعون المتباينات»، وله أيضًا «شفاء الغرام بأخبار بلد الله الحرام» في ثلاث مُجلّدات، واختصاره «نُخفة الكرام» في مُجلّد، و«العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» في أربع أو ستّ مُجلّدات، ومختصره المُسمّى ب«عجالة القرى للراغب في تاريخ أم القرى»^(١).

﴿سبب تأليف العلماء للأربعينات﴾

يظهر جليًا من خلال تتبّع كتب الأربعينات أن سبب تأليف العلماء لها يرجع إلى ثلاثة أمور:

الأوّل: استنادهم إلى حديث: «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِهَا؛ بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي زُمْرَةِ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ».

قال ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) -رحمه الله تعالى-: (وقد بنى على هذا الحديث الذي بيّنّا علّله جماعة من العلماء، فصنّف كلّ منهم أربعين حديثًا ... إلى أن قال: وأكثرهم لا يعرف علل الحديث)^(١).

الثّاني: حرصهم على تبليغ أحاديث الرّسول ﷺ، وبيانها للأمة.

قال الدّارقطني (ت ٣٨٥هـ) -رحمه الله تعالى-: (ومنهم [أي العلماء] من تسمّح بهذا الحديث بعد العلم بعَلَلِهِ؛ للحثّ على الخير)^(٢).

الثّالث: اقتداؤهم بجمع من الأعلام وحفّاظ السّنّة، الذين يقتدى بهم ممّن جمع في هذه الأربعينات، كما هو حال الإمام النوويّ -رحمه الله تعالى- في تأليفه للأربعينات؛ وممّن سبقه كما بيّنّا في التمهيد السابق.

﴿اهتمام العلماء بحديث: «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا...»﴾

لقد اهتمّ العلماء وطلبة العلم بهذا الحديث اهتمامًا بالغًا، فصنّف فيه المُصنّفات، وألّفَت فيه المؤلّفات، سواءً في تطبيقه عمليًا من جمع الأربعينات، أو من خلال دراسة هذا الحديث دراسةً متنيّ وسنديّ؛ فمن العلماء وطلبة العلم الذين أفردوه بالتصنيف:

١- ابن المُنذِر (ت ٣١٨هـ)؛ أفرد للكلام عليه جزءًا مفقودًا، ذكره ابن حجر

(١) «العلل المتناهية» ١/١٢٨-١٢٩.

(٢) «العلل المتناهية» ١/١٢٩.

(١) «الرسالة المستطرفة» ص ٨٦.

العسقلاني^(١).

٢- الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) - رحمه الله تعالى -؛ جَمَعَ طُرُقَهُ فِي جِزءٍ لَيْسَ فِيهَا طَرِيقٌ تَسَلَّمُ مِنْ عِلَّةٍ قَادِحَةٍ^(٢).

٣- جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) - رحمه الله تعالى - جَمَعَ طُرُقَهُ فِي جِزءٍ^(٣).

٤- أحمد بن محمد بن الصديق الغماري (ت ١٣٨٠هـ) - رحمه الله تعالى -، فِي رِسَالَةٍ: [إرشاد المرعبين إلى طرق حديث الأربعين]، وهو مطبوع، طُبِعَ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٣٤٥هـ.

٥- علي بن حسن الحلبي [معاصر]، له جزء اسمه: "المعين في طرق حديث الأربعين"^(٤).

٦- صالح بن عبد الله الغصيمي [معاصر]، له جزء اسمه: "إمتاع المشيخة الأحمدية بطرق حديث فضل المرويات الأربعينية" مطبوع سنة ١٤١٣هـ بدار أهل الحديث.

٧- فوزي بن عبد الله بن محمد [معاصر]؛ ضَمِنَ تَخْرِيجَهُ لِلأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ، وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ، وَذَلِكَ فِي كِتَابِهِ "الأضواء السماوية في تخريج أحاديث الأربعين النووية"^(٥). وغيرهم.

﴿تَخْرِيجُ حَدِيثِ: «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا...»﴾.

هذا الحديث رُوِيَ عَنْ عِدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، مِنْهُمْ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَمُعَاذٌ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَجَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ، وَأَبُو أَمَامَةَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهم، وَلَفْظُهُ: «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِهَا؛ بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي زُمْرَةِ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ».

وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، وَلَفْظُهُ: «مَنْ تَعَلَّمَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا يَنْفَعُهَا اللَّهُ فِي دِينِهَا؛ كَانَ فَقِيهًا عَالِمًا».

وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ رَوَى عَنِّي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا؛ جَاءَ فِي زُمْرَةِ الْعُلَمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- وَلَفْظُهُ: «مَنْ حَمَلَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا؛ بَعَثَهُ اللَّهُ رضي الله عنه فِي زُمْرَةِ الْعُلَمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه، وَلَفْظُهُ: «مَنْ تَرَكَ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا بَعْدَ مَوْتِهِ؛ فَهُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ».

وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، وَلَفْظُهُ: «مَنْ كَتَبَ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا رَجَاءً أَنْ يُغْفَرَ لَهُ؛ أَعْطَاهُ ثَوَابَ الشُّهَدَاءِ».

وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رضي الله عنه، وَلَفْظُهُ: «كُلُّ مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِمَّا يَحْتَاجُونَهُ فِي أَمْرِ دِينِهِمْ [وَفِي رِوَايَةٍ: مِمَّا يُنَوِّبُهُمْ وَيَنْفَعُهُمْ]؛ بَعَثَهُ اللَّهُ رضي الله عنه يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقِيهًا عَالِمًا، وَكَنْتُ لَهُ شَافِعًا شَهِيدًا».

﴿أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْحَدِيثِ:﴾

قَالَ النَّوَوِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي مُقَدِّمَةِ «الأربعين»: (اتَّفَقَ الْخُفَّاطُ عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ)^(١).

(١) «شرح متن الأربعين» للنووي ص ٢٢.

(١) «التلخيص الحبير» ٣/١٠٨٥.

(٢) المرجع السابق.

(٣) «دليل مخطوطات السيوطي» ص ١٤١.

(٤) «تنوير العينين» له ص ٦.

(٥) سيأتي التعريف به ص ٧٨.

وقال الدارقطني (ت ٣٦١هـ) -رحمه الله تعالى-: (لا يَنْبُتُ مِنْ طَرَفِهِ شَيْءٌ) (١).
وقال البيهقي (ت ٤٥٨هـ) -رحمه الله تعالى-: (أَسَانِيدُهُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ) (٢).
وقال ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) -رحمه الله تعالى-: (أَسَانِيدُهُ كُلُّهَا فِيهَا مَقَالٌ،
وليس فيها للتصحيح مجال) (٣).

وقال عبد القادر الرُّهَاقِيُّ (ت ٦١٢هـ) -رحمه الله تعالى-: (طَرَفُهَا كُلُّهَا
ضِعَافٌ؛ إِذْ لَا تَخْلُو طَرِيقٌ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ فِيهَا مَجْهُولٌ لَا يُعْرَفُ، أَوْ مَعْرُوفٌ
مُضَعَّفٌ) (٤).

وقال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) -رحمه الله تعالى-: (وَقَدْ لَحِصْتُ الْقَوْلَ
فِي الْمَجْلِسِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنَ «الْإِمْلَاءِ»، ثُمَّ جَمَعْتُ طَرَفَهُ فِي جِزءٍ لَيْسَ فِيهِ
طَرِيقٌ تَسَلَّمُ مِنْ عِلَّةٍ قَادِحَةٍ) (٥).

وقد ضَعَّفَ هَذَا الْحَدِيثَ جَمَلَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَعَمَدَتُهُمْ أَقْوَالٌ مَن
ذَكَرْنَا مِنَ الْأَثْمَةِ الْأَعْلَامِ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

❦ تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ:

١- حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» ٣٢٤/١، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ»
١٢٣/١، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «شَرَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» ص ٢٠، وَابْنُ عَبْدِ
الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» ٤٤/١، مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ حُجْرٍ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ

(١) «الإمتاع» لابن حجر ص ٢٩٨.

(٢) «شعب الإيمان» ٣٥٧/٤.

(٣) «فيض القدير» ١٥٩/٦ بتصرف.

(٤) «الإمتاع» لابن حجر ص ٢٩٨.

(٥) «التلخيص الجبير» ١٠٨٥/٣.

نَجِيحٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا- بِهِ.

قُلْتُ: هَذَا السَّنَدُ فِيهِ عِلَّتَانِ:

الأولى: إِسْحَاقُ بْنُ نَجِيحِ الْمَلْطِيُّ: كَذَّبُوهُ كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» لِابْنِ حَجْرٍ
ص ١٢٣ رَقْم (٣٩٢).

الثانية: ابْنُ جُرَيْجٍ؛ وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَكِّيُّ (ت ١٥٠هـ): مُدَلِّسٌ،
وَقَدْ عَنَعَنَ وَلَمْ يُصْرِّحْ بِالسَّمَاعِ، وَصَفَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِالتَّدْلِيسِ، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ:
(شَرُّ التَّدْلِيسِ تَدْلِيسُ ابْنِ جُرَيْجٍ؛ فَإِنَّهُ قَبِيحُ التَّدْلِيسِ، لَا يُدَلِّسُ إِلَّا فِيمَا سَمِعَهُ مِنْ
مَجْرُوحٍ) (١).

وقال عنه الدُّكْتُورُ مَسْفَرُ الدِّمِينِيُّ: (لَا شَكَّ أَنَّهُ مُدَلِّسٌ، وَيُدَلِّسُ عَنِ الضُّعْفَاءِ
وغيرِهِمْ، وَأَنَّهُ يَنْجَاوُزُ فِي الْإِجَازَةِ وَالْمُنَاوَلَةِ، وَيُرْوَى بِهَا بِصِغَةِ التَّحْدِيثِ وَالْإِخْبَارِ،
وَيُدَلِّسُ تَدْلِيسَ الشُّيُوخِ أَيْضًا، وَلِذَلِكَ لَا يَبْغُدُ حَالَهُ عَنْ أَهْلِ الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ، وَمَنْ
كَانَ هَذَا حَالَهُ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ، لَا الثَّلَاثَةَ كَمَا صَنَعَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ
اللَّهُ) (٢).

ولكن تَابِعَ إِسْحَاقَ عَلَيْهِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ: خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ الْعُمَرِيُّ،
وَحَمِيدُ بْنُ مُدْرِكٍ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَتَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ.

- فَأَمَّا رِوَايَةُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ الْعُمَرِيِّ؛ فَأَخْرَجَهَا ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» ٨٩٠/٣،
وَابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ» ١٢٣/١.

وهي مُتَابِعَةٌ وَاهِيَةٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ خَالِدًا هَذَا قَالَ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ:

(١) «تعريف أهل التَّقْدِيسِ بِمَرَاتِبِ أَهْلِ التَّدْلِيسِ» ص ٩٥.

(٢) «التَّدْلِيسُ فِي الْحَدِيثِ» ص ٣٨٣ رَقْم (١٧١).

كذَّابٌ^(١). وقال العُقَيْلِيُّ فِي «كِتَابِ الضُّعْفَاءِ الْكَبِيرِ» ١٧/٢: (يَحْكِي عَنِ الثَّقَاتِ مَا لَا أَصِلُ لَهُ).

وقد ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» ٨٦/١ أَحَادِيثَ مِنْ مَنَاقِيرِهِ، مِنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ.

- وَأَمَّا رِوَايَةُ حُمَيْدِ بْنِ مُدْرِكٍ؛ فَأَخْرَجَهَا أَبُو بَكْرٍ الْجَوْزِيُّ، كَمَا فِي «الْإِمْتَاعِ» لِابْنِ حَجْرٍ ص ٢٩٣. وَحُمَيْدٌ هَذَا مَجْهُولٌ، قَالَه الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ.

- وَأَمَّا رِوَايَةُ مَعْمَرٍ؛ فَأَخْرَجَهَا أَبُو الْمَعَالِي فِي «الْأَرْبَعِينَ»، كَمَا فِي «الْإِمْتَاعِ» لِابْنِ حَجْرٍ ص ٢٩٤-٢٩٥، مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْمُقْرِي الْمَعْرُوفِ بِابْنِ بُشْتٍ، عَنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَلْفِ الْحَافِظِ التَّسْفِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: بِهِ.

قال الحافظ ابن حجر: (وابن بُشْتٍ تَكَلَّمُوا فِي صِحَّةِ سَمَاعِهِ مِنْ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ابْنِ خَلْفٍ).

فهذه مُتَابِعَةٌ لَا تُقَوِّي هَذَا الْحَدِيثَ.

- وَأَمَّا رِوَايَةُ بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ؛ فَأَخْرَجَهَا الْمُظَفَّرُ بْنُ إِيَّاسَ السَّعِيدِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ»، كَمَا فِي «الْإِمْتَاعِ» لِابْنِ حَجْرٍ ص ٢٩٤.

وبقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجْرٍ: (صَدُوقٌ كَثِيرُ التَّدْلِيْسِ عَنِ الضُّعْفَاءِ)^(٢).

وكان مشهوراً بتدليس التَّسْوِيَةِ، وهو شرُّ أنواعِ التَّدْلِيْسِ!

وقال الشَّيْخُ الدُّكْتُورُ مَسْفَرُ الدَّمِينِيُّ عَنْ تَدْلِيْسِ بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ: (مَمَّا قَدَّمَناهُ عَلَينَا أَنَّهُ يُدَلِّسُ أَنْوَاعَ التَّدْلِيْسِ كُلَّهَا، إِضَافَةً إِلَى تَدْلِيْسِهِ عَنِ الضُّعْفَاءِ وَالْمَجْهُولِينَ،

ولذا جعله الحافظ في المرتبة الرَّابِعَةَ، وهو كما قال^(١).

٢- وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه:

فأخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» ٤٣/١، وَالرَّامَهُزْمِيُّ فِي «كِتَابِ الْمُحَدَّثِ الْفَاصِلِ بَيْنَ الرَّاويِ وَالْوَاعِي» ص ١٧٣، وَالْبِيهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيْمَانِ» ٣٥٣/٤، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ» ١٢١/١، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» ١٧٩٩/٥ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ الْحُصَيْنِ الْعُقَيْلِيِّ، ثنا ابْنُ عَلَائَةَ، ثنا خُصَيْفٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: بِهِ.

وهذا السَّنَدُ فِيهِ عَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ الْعُقَيْلِيُّ، قَالَ عَنْهُ الدَّرَاقُطِيُّ: (مُتْرُوكٌ). وَقَالَ عَنْهُ الْخَطِيبُ: (كُذِّبَ). وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: (وَإِ). وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (ذَاهَبَ الْحَدِيثُ). وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: (حَدَّثَ عَنِ الثَّقَاتِ بِغَيْرِ مَا حَدِيثِ مُنْكَرٍ، وَهُوَ مُظْلِمُ الْحَدِيثِ). وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: (مُتْرُوكٌ)^(٢).

وقال الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» ٤١/٥ فِي تَرْجَمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلَائَةَ، عَقَبَ حَدِيثَ: «مَنْ حَفِظَ عَلَيَّ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا...»: (الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ وَضْعِ ابْنِ حُصَيْنٍ).

وبه أعلَّه ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ» ١٢٧/١، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «الْإِمْتَاعِ» ص ٢٩٢: (وَالْآفَةُ فِيهِ مِنْ عَمْرِو بْنِ الْحُصَيْنِ؛ فَقَدْ كَذَّبَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُمَا).

- وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» ٤٤/٢، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي

(١) «التَّدْلِيْسُ فِي الْحَدِيثِ» ص ٣٧٢ رَقْم (١٦٥).

(٢) يُنظَرُ: «الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ٢٢٩/٦، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجْرٍ ١٩/٨، وَ«التَّقْرِيبُ» لَهُ ص ٢٤٠، وَ«الضُّعْفَاءُ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ ٢٢٤/٢، وَ«الْمِيزَانُ» لِلذَّهَبِيِّ ١٧٢/٤، وَ«الْكَاشِفُ» لَهُ ٧٥/٢ رَقْم (٤١٤٣).

(١) «الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» ٣/٣٦٠.

(٢) «تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ» ص ١٧٤ رَقْم (٧٤١).

«العِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ» ١٢٢/١، من طريق خالد بن إسماعيل قال: نا ابن جُرَيْجٍ، عن عطاء، عن أبي هريرة رضي الله عنه: به.

وهذا السُّنَدُ تَالَفٌ؛ لِعَلَّيْنِ:

الأولى: خالد بن إسماعيل المَدَنِيُّ:

قال عنه الدَّارِقُطِيُّ: (ضعيفٌ متروكٌ). وقال ابنُ عديٍّ: (يضعُ الحديثَ عن ثقاتِ المسلمين). وقال ابنُ حِبَّانَ: (لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحالٍ)^(١).

الثَّانِيَةُ: ابنُ جُرَيْجٍ:

وهو مُدَلِّسٌ قد عَنَّنَ، ولم يُصَرِّحْ بالتَّحْدِيثِ.

والحديثُ أعلُّه ابنُ الجوزيِّ في «العِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ» ١٢٧/١ بخالدِ بنِ إسماعيلِ.

- وأخرجه ابنُ عديٍّ في «الكاملِ» ٢٥٢٨/٧، من طريقِ مُعَاوِيَةَ بنِ سُلَيْمَانَ،

ثنا أبو البَحْتَرِيِّ، عن ابنِ جُرَيْجٍ: به.

قلتُ: وهذا السُّنَدُ كسابقه، فيه أبو البَحْتَرِيُّ، وهو وهبٌ بنُ وهبٍ القاضي:

خبِيثٌ، أَجْمَعُوا على تَكْذِيبِهِ!

وساقُ الذَّهَبِيُّ في «الميزانِ» ٢٧/٦ هذا الحديثَ في أباطيله وأكاذيبه.

وأعلُّه ابنُ الجوزيِّ في «العِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ» ١٢٧/١.

٣- حديثُ أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه:

وله عن أنسٍ أربَعُ طرقٍ، استوعَبَهَا ابنُ الجوزيِّ في «العِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ» ١٢٥/١؛

وَالطَّرُقُ عنه:

١- أبانُ بنُ أبي عِيَّاشٍ عنه:

أخرجه ابنُ الجوزيِّ في «العِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ» ١٢٥/١ من طريقِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدٍ

(١) يُنظَرُ: «الضُّعْفَاءُ» لابنِ الجوزيِّ ٢٤٤/١، و«الميزانُ» للذَّهَبِيِّ ١٥٠/٢، و«لسانِ الميزانِ» لابنِ حجر

السَّلَالِ، نا أحمدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سَيَّائُوشَ، نا أبو حامدِ بنُ أبي طاهرٍ الإسْفَرَايِينِيَّ، نا

إبراهيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِكَ قال: نا الحسنُ بنُ سُفْيَانَ، نا حَمِيدُ بنُ زَنْجَوِيَه، نا

الحَجَّاجُ بنُ نُصَيْرٍ، نا حفصُ بنُ جَمِيعٍ، عن أبانَ، عن أنسٍ رضي الله عنه: به.

وإسنادُه مُظْلِمٌ مُسَلَّسٌ بالعِلَلِ:

الأولى: حَجَّاجُ بنُ نُصَيْرِ الفُسْطَاطِيِّ؛ وهو ضعيفٌ، كما في «التَّقْرِيْبِ» للحافظِ

ابنِ حجرٍ ص ٢٢٥ رقم (١١٤٣).

الثَّانِيَةُ: حفصُ بنُ جَمِيعِ العَجَلِيِّ؛ وهو ضعيفٌ، كما في «التَّقْرِيْبِ» للحافظِ ابنِ

حجرٍ ص ٢٥٦ رقم (١٤١٠).

الثَّلَاثَةُ: أبانُ بنُ أبي عِيَّاشٍ؛ قال عنه الإمامُ أحمدُ، ويحيى بنُ معينٍ، والنَّسَائِيُّ،

وَالدَّارِقُطِيُّ، وابنُ حجرٍ: متروكٌ^(١).

وأخرجه ابنُ عبدِ البرِّ في «جامعِ بيانِ العلمِ» ٤٤/١ من طريقِ عمرو بنِ الأزهرِ،

عن أبانَ: به.

وهذا السُّنَدُ لا يصلحُ أن يكونَ شاهداً لهذا الحديثِ؛ فعمرو بنُ الأزهرِ العَتَكِيُّ؛

قال عنه البخاريُّ في «التَّارِيخِ الكَبِيرِ» ١٣٨/٦: (رَمَوْهُ بالكُذْبِ، رماه أبو سعيدٍ

الحدَّادُ بالكُوفَةِ). وقال العُقَيْلِيُّ في «الضُّعْفَاءِ» ٩٧٧/٣ بعدَ أن ساق بسنَدِهِ إلى

الإمامِ أحمدَ: (قال: كان عمرو بنُ الأزهرِ يضعُ الحديثَ)^(٢). وأورد العُقَيْلِيُّ في

«الضُّعْفَاءِ» ٩٧٧/٣ عن ابنِ معِينٍ أَنَّهُ قال عنه: (ضعيفٌ).

٢- عمرُ بنُ شاكِرٍ عنه:

أخرجه ابنُ عديٍّ في «الكاملِ» ١٧١٢/٥، وابنُ الجوزيِّ في «العِلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ»

(١) يُنظَرُ: «التَّارِيخِ الكَبِيرِ» للبخاريِّ ٤٢٠/١، و«الجرحِ والتَّعْدِيلِ» لابنِ أبي حاتمٍ ٢٩٥/٢، و«الضُّعْفَاءُ

والمُتْرُوكُونَ» للدَّارِقُطِيِّ ص ١٠٣، و«الميزانُ» للذَّهَبِيِّ ١٠٠/١، و«التَّهْذِيبُ» لابنِ حجرٍ ٨٥/١.

(٢) «موسوعةُ أقوالِ الإمامِ أحمدَ في رجالِ الحديثِ وعلله» ٨٩/٣.

١٢/١) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودَةَ، نا حَمْرَةَ بْنَ يَوْسُفَ، نا ابْنَ عَدِيٍّ، نا عَمْرُ بْنُ سِنَانٍ، نا سَلِيمَانَ بْنَ مَسْلَمَةَ، نا ابْنَ اللَّيْثِ، ثنا عَمْرُ بْنُ شَاكِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه: به.

وإسناده كسابقه، لا يخلو من عليل:

الأولى: سليمان بن سلمة الخبائري:

قال عنه النَّسَائِيُّ: ليس بشيء. وقال أبو حاتم الرَّازِيُّ: متروك لا يُشْتَعَلُ به. وقال ابنُ الجُنَيْدِ: كان يكذب^(١).

الثانية: عمر بن شاكِرِ البصري:

وهو ضعيفٌ، كما في «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر ص ٧٢١ رقم (٤٩٥٢).

الثالثة: نصر بن الليث:

أورده ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» ٤٧٣/٨، ولم يذكر فيه جرْحًا ولا تعديلاً. ولم أجد من ترجم له غيره؛ فالذي يظهر أنه مجهول الحال.

والحديث ساقه الذهبي في «الميزان» ٢٩٩/٣ في ترجمة عمر بن شاكِرٍ، ثم قال بعده: (هذا من وضع سليمان)! وبه أعلمه ابنُ الجوزي في «العلل المتناهية» ١٢٨/١.

٣- أبو داود الأعمى عنه:

أخرجه ابنُ الجوزي في «العلل المتناهية» ١٢٥/١ من طريق أبي داود الأعمى، عن أنس: به.

وإسناده كسابقه؛ فيه أبو داود الأعمى؛ قال عنه البخاري: (يتكلمون فيه). وقال ابنُ معين: (ليس بشيء). وقال النَّسَائِيُّ، والدَّارِقُطْنِيُّ، والفلاس: (متروك). وقال أبو زُرْعَةَ: (لم يكن بشيء)^(١).

وبه أعلمه ابنُ الجوزي في «العلل المتناهية» ١٢٨/١، وقال: (رُوي بإسنادٍ مُظْلِمٍ عن أبي داود الأعمى، عن أنس بن مالك رضي الله عنه: به).

٤- السُّدِّيُّ عنه:

أخرجه ابنُ الجوزي في «العلل المتناهية» ١٢٥/١، وابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم» ٤٣/١ عن أنس رضي الله عنه به.

وهو إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، فيه أربع عليل:

الأولى: علي بن يعقوب بن سُويد:

قال عنه ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم» ٤٣/١: (يُسبونه إلى الكذب ووضع الحديث).

الثانية: المعلّى بن هلال: رماه السُّفْيَانُ بِالْكَذْبِ. وقال ابنُ المُبارِكِ، وابنُ المَدِينِي: (كان يضع الحديث). وقال ابنُ معين: (هو من المعروفين بالكذب والوضع). وقال النَّسَائِيُّ: (متروك). وقال الإمامُ أحمد: (حديثه موضوعٌ وكذب)^(٢).

الثالثة: إبراهيم بن عثمان بن سعيد: مجهول^(٣).

الرابعة: بقيّة بن الوليد الحمصي:

كان كثير التَّدليس عن الضُّعفاء والمجهولين^(٤).

(١) «الضعفاء» لابن الجوزي ١٦٥/٣، و«الميزان» للذهبي ٣٩٧/٥.

(٢) «الميزان» للذهبي ١٥٢/٤، و«الموضوعات» لابن الجوزي ٥٢٨/٢.

(٣) «لسان الميزان» لابن حجر ٨٠/١.

(٤) «الميزان» للذهبي ٨٣/٤، و«تعريف أهل التَّقديس» لابن حجر ص ١٢١.

(١) «الموضوعات» لابن الجوزي ٣٠٨/١، و«ميزان الاعتدال» للذهبي ٢٩٩/٣.

وقال ابنُ الجوزيِّ في «العللِ المتناهية» ١/١٢٥: (رُوي بإسنادٍ مُظلمٍ عن المُعلِّي، عن السُّديِّ، عن أنسٍ رضي الله عنه: به).

وقال ابنُ عبدِ البرِّ في «جامعِ بيانِ العلم» ١/٤٤: (وإسنادُ هذا الحديثِ كلُّهُ ضعيفٌ).

٤- وأما حديثُ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رضي الله عنه:

فأخْرجه أبو نُعيمٍ في «الحلية» ٤/١٨٩، وابنُ الجوزيِّ في «العللِ المتناهية» ١/١١٩-١٢٠، والخطيبُ البغداديُّ في «شرفِ أصحابِ الحديث» ص ٢٠، من طريقِ مُحَمَّدِ بنِ عثمانَ بنِ أبي شيبَةَ، ثنا مُحَمَّدُ بنُ حفصِ الحَزْمِيُّ الكَرْخِيُّ، ثنا دُحَيْمُ بنُ مُحَمَّدِ الصَّيْدَاوِيِّ النَّحَّاسُ، ثنا أبو بكرِ بنُ عيَّاشٍ، عن عاصمٍ، عن زُرِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رضي الله عنه: به.

وقد أعلَّ الدَّهْبِيُّ هذا الحديثَ بِمُحَمَّدِ بنِ حفصٍ أو شيخه؛ قال في «مِيزانِ الاعتدال» ٤/٤٦ في ترجمةِ مُحَمَّدِ بنِ حفصٍ: (الآفةُ هو أو شيخه). وقال أيضًا في «المِيزان» ٣/٣٠٢ في ترجمةِ دُحَيْمٍ -واسمُه عبدُ الرَّحْمَنِ: (عن أبي بكرِ بنِ عيَّاشٍ، عن عاصمٍ بحديثٍ: «مَنْ حَفِظَ عَلَيَّ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ»، وهذا باطلٌ؛ تَفَرَّدَ عَنْهُ مُحَمَّدُ بنُ حفصِ الحَزْمِيُّ).

٥- وأما حديثُ أبي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه:

فأخْرجه ابنُ الجوزيِّ في «العللِ المتناهية» ١/١٢٠، والبيهقيُّ في «شُعَبِ الإِيْمَانِ» ٤/٣٥٦ من طريقِ عبدِ الملكِ بنِ هارونَ بنِ عنترةَ، عن أبيه، عن جدِّه، عن أبي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه: به.

وهذا السُّنْدُ ساقطٌ؛ لأنَّ فيه هارونَ بنَ عبدِ الملكِ بنِ عنترةَ؛ قال عنه يحيى بنُ معينٍ: (كذَّابٌ). وقال عنه ابنُ أبي حاتمٍ: (متروكٌ، ذاهبُ الحديثِ). وقال ابنُ جِبَّانَ: (يضعُ الحديثُ)^(١).

وبه أعلَّه ابنُ الجوزيِّ في «العللِ المتناهية» ١/١٥٣.

٦- وأما حديثُ مُعَاذِ بنِ جبلٍ رضي الله عنه:

فأخْرجه الرَّامُزْمِيُّ في «كتابِ المُحدَّثِ الفاصلِ بينَ الرَّاوي والواعي» ص ١٧٣، وابنُ الجوزيِّ في «العللِ» ١/١٢٠، وابنُ عبدِ البرِّ في «جامعِ بيانِ العلم» ١/٤٤ تعليقًا، من طريقِ مُحَمَّدِ بنِ إبراهيمِ السَّائِحِ، أَخْبَرَنَا عبدُ المَجدِيدِ بنُ عبدِ العزیزِ بنِ أبي رُوَادٍ، عن أبيه، عن عطاءٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، عن مُعَاذِ رضي الله عنه: به. وهذا السُّنْدُ تالفٌ؛ فيه مُحَمَّدُ بنُ إبراهيمِ السَّائِحِ؛ قال عنه الدَّارِقُطِيُّ: (كذَّابٌ). وقال ابنُ عديٍّ: (عامَّةُ أحاديثه غيرُ محفوظةٍ). وقال ابنُ جِبَّانَ: (لا تحلُّ الروايةُ عنه إلَّا عندَ الاعتبارِ، كان يضعُ الحديثُ)^(٢).

وبه أعلَّه ابنُ الجوزيِّ في «العللِ المتناهية» ١/١٢٦.

وذكره الدَّارِقُطِيُّ في «العللِ» ٦/٣٣ من طريقِ حُسَيْنِ بنِ غُلْوَانَ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، عن عطاءٍ، عن مُعَاذِ رضي الله عنه: به.

وهذا السُّنْدُ كسابقه، فيه حُسَيْنُ بنُ غُلْوَانَ؛ قال عنه ابنُ معينٍ: (كذَّابٌ). وقال أبو حاتمٍ، والنسائيُّ، والدَّارِقُطِيُّ: (متروكُ الحديثِ)^(٣).

وفيه ابنُ جُرَيْجٍ عبدُ الملكِ بنُ عبدِ العزیزِ: مُدَلَّسٌ قد عَنَعَنَ، ولم يُصرِّحْ بالتَّحديثِ، وسبقُ بيانُ حاله.

(١) «المِيزان» للدَّهْبِيِّ ٣/٣٨٠، و «الصُّغفَاء» لابنِ الجوزيِّ ٢/١٢٦.

(٢) «المِيزان» للدَّهْبِيِّ ٤/٣٦٦، و «العِلَلُ» للدَّارِقُطِيِّ ٦/٣٣.

(٣) «المِيزان» للدَّهْبِيِّ ٤/٣٦٦.

وأخرجه الرَّامهرمزيُّ في «كتاب المُحدِّثِ الفاصلِ بينِ الرَّاويِّ والواعي» ص ١٧٣، من طريقِ عبادِ بنِ يعقوبَ، ثنا حاتمُ بنُ إسماعيلَ، عن شُعْبَةَ بنِ سليمانَ السُّلَمِيِّ، عن إسماعيلَ بنِ زيادٍ، عن مُعَاذٍ رضي الله عنه: به.

وهذا السَّنَدُ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأولى: جهالةُ شُعْبَةَ بنِ سليمانَ السُّلَمِيِّ، كما قال الذَّهَبِيُّ في «الميزان» ٢٣٠/١.

الثَّانية: إسماعيلُ بنُ زيادٍ: (متروكٌ، كذبوه)، كما قال ابنُ حجرٍ في «التَّقريب» ص ١٣٩ رقم (٤٥٠).

الثَّالثة: الانقطاعُ بينِ إسماعيلَ ومُعَاذٍ رضي الله عنه.

وقال ابنُ الجوزيُّ في «العللِ المتناهية» ١٢٠/١: (وقد رواه إسماعيلُ بنُ أبي زيادٍ، عن مُعَاذٍ رضي الله عنه، وهو مقطوعٌ؛ أي مُنقطعٌ).

٧- وأما حديثُ أبي أُمَامَةَ رضي الله عنه:

فأخرجه ابنُ الجوزيُّ في «العللِ المتناهية» ١٢٢/١ من طريقِ يحيى بنِ صاعدٍ، نا عبدُ الباقي الأُمويُّ، نا عليُّ بنُ الحسنِ، نا عبدُ الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٍ، عن أبي غالبٍ، عن أبي أُمَامَةَ رضي الله عنه: به.

وهذا السَّنَدُ فيه عليُّ بنُ الحسنِ الصَّفَّارُ؛ قال عنه ابنُ معينٍ: (غيرُ ثقةٍ). وقال الذَّهَبِيُّ: (هو المُتَّهَمُ بحديثٍ: «مَنْ حَفِظَ عَلَيَّ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا»^(١)).

٨- وأما حديثُ عبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ العاصي رضي الله عنهما:

فأخرجه ابنُ الجوزيُّ في «العللِ المتناهية» ١٢٤/١، والذَّهَبِيُّ في «الميزان» ٣٥٦/١ من طريقِ مُحَمَّدِ بنِ مُصَرَّرٍ، عن بُورِي بنِ الفضلِ، عن ابنِ المباركِ، عن

(١) «الميزان» للذَّهَبِيِّ ٤/٤١.

إسماعيلَ بنِ رافعٍ، عن إسماعيلَ بنِ عُبَيْدِ اللهِ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرو -رضي الله عنهما- به.

وهذا السَّنَدُ ضعيفٌ جدًّا، فيه ثلاثُ عللٍ:

الأولى: جهالةُ مُحَمَّدِ بنِ مُصَرَّرٍ.

الثَّانية: جهالةُ بُورِي بنِ الفضلِ.

وقد قال عنهما ابنُ الجوزيُّ في «العللِ» ١٢٤/١ بعد أن ساق السَّنَدَ: (ولا يُعرفان).

الثَّالثة: إسماعيلُ بنُ رافعٍ:

ضعفه أحمدٌ، وابنُ معينٍ، وجماعةٌ، وقال الدَّارِقُطِيُّ وغيره: (متروكٌ)^(١).

وقال الذَّهَبِيُّ في «الميزان» ٦٨/٢: (بُورِي بنُ الفضلِ الهُرْمُزِيُّ: لا يُدرى مَنْ ذا، وخبره باطلٌ).

٩- وأما حديثُ أبي سعيدٍ الخدريِّ رضي الله عنه:

فأخرجه ابنُ الجوزيُّ في «العللِ المتناهية» ١٢١/١ من طريقِ مُحَمَّدِ بنِ يزيدٍ بنِ سنانِ الرُّهاويِّ، عن أبيه، عن جدِّه، عن عطيةَ، عن أبي سعيدٍ الخدريِّ رضي الله عنه: به.

وهذا السَّنَدُ ضعيفٌ، فيه أربعُ عللٍ:

الأولى: مُحَمَّدُ بنُ يزيدٍ بنِ سنانِ الرُّهاويِّ:

ليس بالقويِّ، كما قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «التَّقريب» ص ٩٠٩ رقم (٦٤٣٩).

الثَّانية: يزيدُ بنُ سنانِ الرُّهاويِّ:

ضعيفٌ، كما في «التَّقريب» للحافظِ ابنِ حجرٍ ص ١٠٧٦ رقم (٧٧٧٨).

الثَّالثة: سنانُ الرُّهاويِّ:

(١) «الميزان» للذَّهَبِيِّ ١/٢٢٧ و ٣٥٦.

مجهول، كما في «التَّقْرِيبِ» لابن حجرٍ ص ٤١٧ رقم (٢٦٦٠).
الرَّابِعَةُ: عَطِيَّةُ بِنُ سَعْدِ الْعَوْفِيِّ:

صَدُوقٌ يُحِطُّ كَثِيرًا، وَكَانَ شَيْعِيًّا مُدَلِّسًا، كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ
ص ٦٨٠ رَقْم (٤٦٤٩).

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعَلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ» ١/١٢١: (هَذَا سَنَدٌ مُظْلِمٌ)!

١٠- وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

فَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» ١/٤٣، وَأَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ فِي
«الْجَامِعِ» - كَمَا فِي «الْإِمْتَاعِ» لِابْنِ حَجْرٍ ص ٣٩٦ - مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ
بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ حَجْرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ، ثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَمِيدُ بْنُ مَخْلَدٍ بْنِ زَنْجَوِيهِ،
عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، ثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو - رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا - بِهِ.

وَهَذَا السَّنَدُ تَالَفٌ، فِيهِ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْعَسْقَلَانِيُّ؛ وَهُوَ كَذَّابٌ، قَالَهُ الذَّهَبِيُّ
فِي «الْمِيزَانِ» ٦/١٢٣، وَبِهِ أَعْلَهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» ١/٤٣: (هَذَا أَحْسَنُ إِسْنَادٍ جَاءَ بِهِ
هَذَا الْحَدِيثُ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَلَا مَعْرُوفٍ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ. وَمَنْ رَوَاهُ عَنْ
مَالِكٍ؛ فَقَدْ أَخْطَأَ عَلَيْهِ، وَأَضَافَ مَا لَيْسَ مِنْ رَوَايَتِهِ عَلَيْهِ).

قُلْتُ: يَشِيرُ إِلَى أَنَّ الْإِسْنَادَ مَوْضُوعٌ عَلَى الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

١١- وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

فَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعَلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ» ١/١٢٥، وَقَالَ: (رَفَعَهُ مَجْهُولٌ
عَنْ مَجْهُولٍ إِلَى أَنْ أَلْصَقَهُ بِشَيْبَانَ بْنِ فَرْوَحَ، عَنْ مُبَارَكٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جَابِرِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بِهِ).

أَفَادَ كَلَامُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ أَنَّ الْإِسْنَادَ تَالَفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ؛ فَهُوَ مُسْلَسَلٌ بِالْمَجَاهِيلِ.

وَالْحَدِيثُ ضَعْفُهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «الْإِمْتَاعِ» ص ٢٩٧.

١٢- وَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

فَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْعَلَلِ الْمُتَنَاهِيَةِ» ١/١١٩، ثُمَّ قَالَ: (قَالَ الْحَفَظُ:
هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ يَرُوي عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ نَسْخَةً بَاطِلَةً).

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» ٣/١٠٤ فِي تَرْجَمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ: (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
أَحْمَدَ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ الرَّضَا، عَنْ آبَائِهِ: بَتَلِكِ التُّسْنُخَةِ الْمَوْضُوعَةِ
الْبَاطِلَةَ، مَا تَنَفَّكَ عَنْ وَضْعِهِ أَوْ وَضَعِ أَبِيهِ؛ قَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ الْأَزْهَرِيِّ: لَمْ يَكُنْ
بِالْمَرْضِيِّ).



الفصل الثالث

التعريف بكتاب: «الأربعين النووية»

إنَّ للكتبِ حظوظًا كما أنَّ للنَّاسِ حظوظًا؛ فبعضُ النَّاسِ لا يعرفُه إلاَّ أهلُ بيته، أو أهلُ قريته، أو أهلُ مدينته، وآخرونَ يذيعُ صيتهم، ويطيرُ اسمهم، وينتشرُ في الخافقينَ ذكْرهم؛ وذلك فضلُ اللهِ يؤتِيه من يشاء!

كذلك الكتبُ؛ فبعضُها لا تُجاوِزُ بيتَ مؤلِّفها أو قريته أو مدينته، وتُعمَّرُ أيَّامًا أو شهرًا أو سنينَ معدودةً، كما يوجدُ كتبٌ تُشرِّقُ وتُغربُ وتُسهلُ وتُجِدُّ، وتُصارِغُ الزَّمنَ، وتُعمَّرُ مئاتِ السنينِ!

وكتابتنا هذا «الأربعون النووية» للإمامِ الرَّاهِدِ القدوةِ يحيى بنِ شرفِ النَّوويِّ - رحمه الله تعالى - من تلكِ الكتبِ الَّتِي انتشرتْ في الشَّرْقِ والغربِ، وقطعتْ مئاتِ السنينِ، واستنهضتْ همَمَ العلماءِ فاعتنوا بها واحتملوا، فكتبوا عليها الشُّروحَ المتنوعةَ في مصادرها ومواردها لتتَّوَّعَ مشاربِ مؤلِّفيها وعقائدهم.

وقد تَلَقَّتِ الأُمَّةُ هذه «الأربعين» بالقبولِ، وطبقتْ شهرتها الآفاقَ، واشتهرَ بها الإمامُ النَّوويُّ - رحمه الله تعالى - فلا تكادُ تُعرفُ إلاَّ بـ«الأربعين النووية».

ويُعيدُ بعضُ العلماءِ هذا القبولَ لهذا الكتابِ القيمِ وغيره من كتبِ المؤلِّفِ - رحمه الله تعالى - إلى خلوصِ نيَّته، وصفاءِ طويَّته، وحسنِ قصده.

يقولُ الحافظُ ابنُ رجبِ الحنبليِّ - رحمه الله تعالى -: (واشتهرتْ هذه «الأربعون» الَّتِي جمَعها [أي النَّوويُّ]، وكثُرَ حفظُها، ونفعُ اللهِ بها؛ ببركةِ نيَّةِ جامعها، وحسنِ قصده، رحمه الله تعالى)^(١).

وقال الشَّيخُ ابنُ عُثيمينَ (ت ١٤٢٠هـ) - رحمه الله تعالى -، في مُقدِّمةِ شرحه على الأربعينِ النَّوويَّةِ: (والظاهرُ - والله أعلم - أنَّ النَّوويَّ من أخلصِ النَّاسِ في

الفصل الثالث:

التعريف بكتاب «الأربعين النووية»

(١) «جامع العلوم والحكم» ص ١٨، تحقيق: طارق بن عوض الله.

التأليف؛ لأن تأليفاته - رحمه الله - انتشرت في العالم الإسلامي، فلا تكاد تجد مسجداً إلا ويقرأ فيه كتاب «رياض الصالحين»، وكتبه مشهورةً ماثورةً في العالم؛ مما يدل على صحة نيته، فإن قبول الناس للمؤلفات من الأدلة على إخلاص النية^(١).

ولله درُّ القائل^(٢):

لَقِيَتْ خَيْرًا يَا نَوَى ... وَوُقِيَتْ مِنْ أَلْسِمِ النَّوَى
فَلَقَدْ نَشَا بِكَ عِلْمٌ ... لِلَّهِ أَخْلَصَ مَا نَوَى
وَعَلَا غَلَاةً وَفَضْلُهُ ... فَضَلَ الْخُبُوبِ عَلَى النَّوَى

﴿ سيكون الحديث عن «الأربعين النووية» في سبعة مطالب:

الأول: الاسم:

اشتهرت هذه الأربعون بـ (التووية)؛ نسبةً لموطن جامعها - رحمه الله تعالى - .
وأما الاسم الأصلي فهو: «الأربعون في مباني الإسلام وقواعد الأحكام» .
ولقائل أن يقول: لماذا اشتهرت بـ «الأربعين»، مع أن عدتها اثنان وأربعون حديثاً؟

فالجواب: قال المداغبي^(٣) في «حاشيته على الفتح المبين بشرح الأربعين» ما نصه: (قوله: "فإن الأربعين ... هو من باب تسمية الكل باسم الجزء، فلا يقال: قد اشتمل على اثنين وأربعين حديثاً، وإن السابغ والعشرين منها مُشتملٌ على

(١) «شرح الأربعين النووية» ص ٣.

(٢) «الفتوحات الوهية بشرح الأربعين النووية» للشيرخيني ص ٣.

(٣) حسن بن علي بن أحمد المنطوي الشافعي الأزهرى، الشهير بالمداغبي، من أهل مصر، له كتب منها: «كفاية اللبيب» حاشية على شرح الخطيب، وكتاب في القراءات. ترجمته في: «الأعلام» ٢/٢٠٥،

و«عجائب الآثار» ١/٢٩٧-٢٩٨.

حديثين لاشتمالهما على معنى واحد، وإن المراد الكتاب المُسمى بالأربعين؛ فنكون «الأربعين» علماً على المتن كله، فيشمّله جميع ما ذكر، والخطبة وما بعدها من سبب التأليف؛ فإنه - لا شك - من مُسمى الكتاب، وإن لم يكن من الأحاديث المعدودة، ولا يُنافي هذا الثاني المراد منه^(١).

وقال ابن جماعة (ت ٨١٩ هـ) - رحمه الله تعالى - في «التبيين في شرح الأربعين» [ق ٢٧ - مخطوط]: (فإن قلت: المُصنّف التزم بأن يأتي بأربعين؛ فلم زاد على ذلك؟

قلت: لأنه أعجبه الحديثان، أو أحدهما، من باب الوعظ بمخالفة الهوى ومُتَابَعَةِ الشَّرْع. وثانيتها: ترغيب في الدعاء فزاد^(٢).

الثاني: نسبتها إليه:

أشار إليها - رحمه الله تعالى - في شرحه على صحيح الإمام مسلم بن الحجاج؛ حيث قال في شرحه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «أيها الناس: إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً...» الحديث: (هذا الحديث أحد الأحاديث التي هي قواعد الإسلام ومباني الأحكام، وقد جمعت منها أربعين حديثاً في جزء)^(٣).

وقد عزاها إليه تلميذه ابن العطار (ت ٧٢٤ هـ) - رحمه الله تعالى -؛ حيث قال: (صنّف - رحمه الله - كتباً في الحديث والفقهِ عمّ النَّفْعُ بها، وانتشر في أقطار الأرض ذكرها، منها: كتاب الأربعين)^(٤).

(١) نسخة خطية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم (١٢٦٨) في (٢٩٥ق)، نقلت

الإحالة من كتاب «إتحاف الأنام» ص ٨٥.

(٢) «إتحاف الأنام» ص ٥٣.

(٣) «شرح صحيح مسلم» ١٣٨/٧ رقم (١٠١٤).

(٤) «تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين» ص ٧٥-٧٦.

وهنا أُشِيرُ إِلَى مَنْ نَسَبَهَا لِلْإِمَامِ النَّوَوِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - إِشَارَةً عَابِرَةً؛ فَمِنْهُمْ: الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَذْكِرَةِ الْخُفَّاطِ» ١٤٧٢/٤ .
وَالْحَاجُّ خَلِيفَتُهُ فِي «كَشْفِ الطُّنُونِ» ٥٩/١ .
وَالزُّرْكَانِيُّ فِي «الْأَعْلَامِ» ١٤٩/٨ .
وَعَمْرُ رِضَا كَحَّالَةٌ فِي «مُعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ» ٩٨/٤ .
وغيرهم كثيرٌ، وجُلٌّ مِنْ تَرْجَمَ لِلْإِمَامِ النَّوَوِيِّ ذَكَرَ هَذَا الْكِتَابَ لَهُ .

الثَّالِثُ: أَصْلُ هَذِهِ الْأَرْبَعِينَ:

لَقَدْ أُوتِيَ ﷺ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَخُصَّ بِسَدَائِعِ الْحِكْمِ؛ وَفِي الْحَدِيثِ يَقُولُ ﷺ: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ»^(١)؛ يَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : (فَجَوَامِعُ الْكَلِمِ الَّتِي خُصَّ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا هُوَ فِي الْقُرْآنِ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠] .

وَالثَّانِي: مَا هُوَ فِي كَلَامِهِ ﷺ، وَهُوَ مُنْتَشَرٌ مَوْجُودٌ فِي السُّنَنِ الْمَأْثُورَةِ عَنْهُ ﷺ .

وَقَدْ جَمَعَ الْعُلَمَاءُ جَمُوعًا مِنْ كَلِمَاتِهِ ﷺ الْجَامِعَةِ؛ فَصَنَّفَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ السُّنِّيِّ كِتَابًا سَمَّاهُ: «الْإِيْجَازُ وَجَوَامِعُ الْكَلِمِ مِنَ السُّنَنِ الْمَأْثُورَةِ»، وَجَمَعَ الْقَاضِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُضَاعِيُّ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ الْوَجِيزَةَ كِتَابًا سَمَّاهُ: «الشُّهَابُ فِي الْحِكْمِ وَالْآدَابِ»، وَصَنَّفَ عَلَى مَنَوَالِهِ قَوْمٌ آخَرُونَ، فزَادُوا عَلَى مَا ذَكَرَهُ زِيَادَةً كَثِيرَةً .

وَأَمَلَى الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ مَجْلَسًا سَمَّاهُ: «الْأَحَادِيثُ الْكَلْبِيَّةُ» جَمَعَ فِيهَا الْأَحَادِيثَ الْجَوَامِعَ الَّتِي يُقَالُ: إِنَّ مَدَارَ الدِّينِ عَلَيْهَا، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا مِنَ الْكَلِمَاتِ الْجَامِعَةِ الْوَجِيزَةِ، فَاشْتَمَلَ مَجْلِسُهُ عَلَى سِتَّةٍ وَعِشْرِينَ حَدِيثًا .

(١) أخرجه البخاري (٢٨١٥)، ومسلم (٥٢٣).

ثُمَّ إِنَّ الْفَقِيهَ الرَّاهِدَ الْقَدْوَةَ الْإِمَامَ النَّوَوِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَخَذَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي أَمْلَاهَا ابْنُ الصَّلَاحِ، وَزَادَ عَلَيْهَا تَمَامَ اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ حَدِيثًا، وَسَمَّى كِتَابَهُ بِ«الْأَرْبَعِينَ»، وَاشْتَهَرَتْ هَذِهِ الْأَرْبَعُونَ الَّتِي جَمَعَهَا، وَكَثُرَ حِفْظُهَا، وَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا؛ بِبِرْكَاتِهِ نَبِيَّةٍ جَامِعَةٍ، وَحُسْنِ قَصْدِهِ؛ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى^(١) .

فَأَصْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي اخْتِيَارِهَا عَلَى أَنَّهَا جَوَامِعُ كَلِمٍ تَدورُ عَلَيْهَا أُمُورُ الدِّينِ، فَمِنْهَا مَا يَتَّصِلُ بِالْإِخْلَاصِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي بَيَانِ الْإِسْلَامِ وَأَرْكَانِهِ، وَالْإِيمَانِ وَأَرْكَانِهِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي بَيَانِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي بَيَانِ الْآدَابِ الْعَامَّةِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ فِي بَيَانِ بَعْضِ صِفَاتِ اللَّهِ ﷻ، وَهَكَذَا فِي مَوْضُوعَاتِ الشَّرِيعَةِ جَمِيعًا .

فَهَذِهِ الْأَرْبَعُونَ حَدِيثًا، وَمَا يَزِيدُ عَلَيْهَا أَيْضًا، فِيهَا عِلْمُ الدِّينِ كُلُّهُ، فَمَا مِنْ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الدِّينِ إِلَّا وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ؛ مِنَ الْعَقِيدَةِ، أَوْ مِنَ الْفَقْهِ، وَهَذَا يَتَبَيَّنُ لِمَنْ طَالَعَ (الشَّرْحَ الْعُجَابَ) الَّذِي وَضَعَهُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَلَى الْأَرْبَعِينَ النَّوْبِيَّةِ، وَعَلَى الْأَحَادِيثِ الَّتِي زَادَهَا ثُمَّ شَرَحَهَا؛ وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَصْلُ هَذِهِ الْأَرْبَعِينَ .

الرَّابِعُ: سَبَبُ تَأْلِيفِهَا:

أَفْصَحَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: (وَقَدْ صَنَّفَ الْعُلَمَاءُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِي هَذَا الْبَابِ مَا لَا يُحْصَى مِنَ الْمُنْصَنَّفَاتِ؛ فَأَوَّلُ مَنْ عِلْمْتَهُ صَنَّفَ فِيهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ ... إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَدْ اسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى فِي جَمْعِ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا؛ اقْتِدَاءً بِهَؤُلَاءِ، أَهَمَّ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَهِيَ أَرْبَعُونَ مُشْتَمِلَةً عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ ...) ^(٢) .

الخَامِسُ: مِنْهَجُهُ فِيهَا:

(١) «جامع العلوم والحكم» ص ١٧ .

(٢) «شرح متن الأربعين» للنووي ص ٢٢ .

أشار إلى ذلك في مُقَدِّمَتِهِ بقوله: (وَألتزِمُ في هذه الأربعين أن تكونَ صحيحةً، ومُعظَمُها في صحيحِي البخاريِّ ومسلمٍ، وأذكرُها محذوفةً الأسانيد؛ لَيْسَهُلَّ حِفْظُها، ويَعَمُّ الانتفاعُ بها - إن شاء اللهُ تعالى - ثُمَّ أتبعُها ببابٍ في ضبطِ خَفِيِّ أَلْفاظِها).

فشروطه - رحمه الله تعالى - كالتالي:

- ١ - أن تكونَ صحيحةً.
 - ٢ - مُعظَمُها في صحيحِي البخاريِّ ومسلمٍ.
 - ٣ - ذِكْرُها محذوفةً الإسنادِ.
 - ٤ - أن يُتبعَها ببابٍ في ضبطِ خَفِيِّ أَلْفاظِها.
- أَمَّا الثَّانِي، والثَّلَاثُ، والرَّابِعُ؛ فقد وَفَى بها.
- وأَمَّا الأوَّلُ؛ فَإِنَّ قارئَ «الأربعينِ النَّوَوِيَّةِ» يجدُ أنَّ بها أحاديثَ تنزلُ عن درجةِ الصَّحَّةِ إلى الحُسْنِ، بل بعضُها لا يرتقي إلى مرتبةِ (الحُسْنِ) إلا بشواهدِهِ.
- فانظُرْ - غيرَ مأمورٍ - الأحاديثَ ذواتِ الأرقامِ: (١٢، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٩، ٤١، ٤٢).
- فَمِنَ الأربعينِ سبعةُ أحاديثَ خرَّجتُ عن شرطِهِ، وإلى هذا أشار ابنُ الدَّبَّيْعِ الشَّيبَانِيُّ - رحمه الله تعالى - بقوله^(١):

أَيُّهَا الطَّالِبُونَ عِلْمَ حَدِيثٍ ... هذه أربعونَ حَقًّا صَحِيحَةً

كُلُّها، غيرَ سبعةٍ فِحْسَانٍ ... فَاتَّبِعْها فَإِنَّها لَنَصِيحَةٍ

والسُّؤالُ هنا: لماذا لم يَفِ النَّوَوِيُّ بشرطِهِ في ذلك؟

فالجوابُ: ننقلُ كلامَ ابنِ دَقِيقِ العِيدِ (ت ٧٠٢) - رحمه الله تعالى - في ذلك؛ حيثُ قال: (قوله: "صحيحة" أي غيرُ ضعيفَةٍ؛ فتشملُ الحَسَنَ)^(١).

والَّذِي يظهرُ أنَّ الإمامَ النَّوَوِيَّ التَزَمَ بمنهجِ المُتَقَدِّمِينَ من أهلِ الحديثِ، قبلَ التَّرْمِذِيِّ؛ حيثُ إنَّهم يُقَسِّمُونَ الحديثَ إلى قَسمينِ: مقبولٍ، ومردودٍ، فالمقبولُ صحيحٌ، والمردودُ ضعيفٌ، ويُدرجونَ الحَسَنَ في الصَّحِيحِ.

يقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمِيَّةَ (ت ٧٢٨هـ) - رحمه الله تعالى -: (وأَمَّا قِسْمَةُ الحديثِ إلى صحيحٍ وحسنٍ وضعيفٍ؛ فهذا أوَّلُ ما عُرفَ أَنَّهُ قَسَمَهُ إلى هذه القِسْمَةِ: أبو عيسى التَّرْمِذِيُّ. قال: ولم تُعرفَ هذه القِسْمَةُ عن أحدٍ قبلَهُ، وأَمَّا مَنْ كان قبلَ التَّرْمِذِيِّ فما عُرفَ عنهم هذا التَّقْسِيمُ الثَّلَاثِيُّ، لكنَّ كانوا يُقَسِّمونه إلى صحيحٍ وضعيفٍ)^(٢).

ولَمَّا كان مُرادُهُ - رحمه الله تعالى - أن يكونَ كلُّ حديثٍ من هذه الأحاديثِ قاعدةً عظيمةً من قواعدِ الدِّينِ؛ عَمَدَ إلى انتقاءِ الأحاديثِ من جُمْلَةِ كتبِ السُّنَّةِ ممَّا في الصَّحِيحِينَ وغيرِهِما، وقد لا يُوجَدُ في الصَّحِيحِينَ أو أحدهما من الأحاديثِ ما تكونُ فيه الصِّفَةُ الَّتِي ذَكَرَها، ولذلك لم يُبَيِّنْهُ - رحمه الله تعالى - في شرحِهِ لهذه الأربعينِ على كلِّ ما تقدَّم إِبْصَاحُهُ؛ ممَّا يدلُّ على أن صَنِيعَهُ فيها مَرَضِيٌّ عنده ومعلومٌ، واللهُ تعالى أعلمُ.

السَّادِسُ: طَبَعَاتُهُ:

طُبِعَ هذا المَتْنُ عدَّةَ مرَّاتٍ، منها^(٣):

(١) «شرح الأربعين النَّوَوِيَّةِ» لابن دَقِيقِ العِيدِ ص ٢٦.

(٢) «مجموع الفتاوى» ١/٢٥١-٢٥٢.

(٣) «الدَّلِيلُ إلى المتونِ العِلْمِيَّةِ» ص ٢٤٩-٢٥٠ بتصرُّفٍ.

(١) «الثَّوْرُ السَّافِرُ» للعيدروس ص ١٩٧.

- ١- طبعةُ الجامعةِ الإسلاميَّةِ بالمدينةِ النَّوَوِيَّةِ سنةَ ١٣٩٥هـ، ومعها الأحاديثُ التي زادها الحافظُ ابنُ رجبٍ الحنبليُّ رحمه الله تعالى.
 - ٢- طبعةُ دارِ الكُتُبِ العلميَّةِ ببيروت سنةَ ١٤٠١هـ، شرحُ غريبها ومُشكِـلُ ألفاظها وحققها: الشَّيْخُ رضوانُ مُحَمَّدُ رضوان.
 - ٣- طبعةُ مُؤَسَّسَةِ الرِّسَالَةِ ببيروت سنةَ ١٤٠٢هـ، ضَبَطَ ألفاظها وشرحَ معانيها: الشَّيْخُ مُحِبِّي الدِّينِ مُسْتُو.
 - ٤- طبعةُ دارِ الرَّائِدِ العربيِّ ببيروت سنةَ ١٤٠٤هـ، باعتناء الشَّيْخِ عبدِ العزيزِ السَّيروان.
 - ٥- طبعةُ دارِ ابنِ كثيرٍ ببيروت، سنةَ ١٤٠٦هـ، بتحقيق: محمودِ الأَزْناؤُوط.
 - ٦- طبعةُ مُؤَسَّسَةِ الرِّبَّانِ للطَّباعَةِ والنَّشْرِ والتَّوزيعِ ببيروت سنةَ ١٤١٦هـ.
 - ٧- طبعةُ مطبعةِ عيسى البايِّ الحلبيِّ وشركاه بمصر، دونَ تاريخٍ، وعليها تقريرُ للشَّيْخِ هاشمِ بنِ مُحَمَّدِ الشَّرْقاويِّ.
 - ٨- طبعةُ دارِ البخاريِّ للنَّشْرِ والتَّوزيعِ في القصيم، دونَ تاريخٍ. وغيرها الكثيرُ جدًّا.
- أما أفضلُ طبعاتِ المتنِ دونَ مُنازَعَةٍ؛ فهي كالتَّالي، على التَّرتيبِ في الجودةِ:
- ١- طبعةُ دارِ الصُّمَيْعِيِّ ودارِ الفِرْدُوسِ، بتحقيقِ الدُّكتورِ أحمدِ حاجِ مُحَمَّدِ عثمان.
 - ٢- طبعةُ دارِ الحديثِ الكُتَّانِيَّةِ، سنةَ ١٤٣٤هـ، بعنايةِ الشَّيْخِ الدُّكتورِ نظامِ مُحَمَّدِ صالحِ يعقوبي.
 - ٣- طبعةُ دارِ المَنهاجِ بجُدَّةَ، سنةَ ١٤٣٤هـ، بعنايةِ: فُصَيِّ الحَلَّاقِ، وأنورِ الشَّيْخِي.

الفصلُ الرَّابِعُ:

التَّعْرِيفُ بِالْكَتَبِ الَّتِي خَدَمَتْ «الأربعينَ النَّوَوِيَّةَ» شرحًا وتحشيةً وتخريجًا

الفصل الرابع

التَّعْرِيفُ بِالْكَتَبِ الَّتِي خَدَمَتْ «الْأَرْبَعِينَ النَّوْبِيَّةَ» شَرْحًا وَتَحْشِيَةً وَتَخْرِيجًا:

إِنَّ كِتَابَ «الْأَرْبَعِينَ النَّوْبِيَّةِ» كِتَابٌ صَغِيرُ الْحَجْمِ، عَظِيمُ الْقَدْرِ، حَوَى بَيْنَ دَفْتَيْهِ دُرَّرًا مِنْ مَشْكَاتِ النَّبُوَّةِ، وَفَقَّ اللَّهُ جَامِعَهَا الْإِمَامَ النَّوْبِيَّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي انْتِقَاءِ نُخْبَةٍ مِنَ النَّصُوصِ النَّوْبِيَّةِ الشَّامِلَةِ، وَالْجَامِعَةِ بَيْنَ الْأُمُورِ الْعَقْدِيَّةِ، وَالْفِقْهِيَّةِ، وَالْأَصُولِيَّةِ، وَالسُّلُوكِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

وَلَقَدْ تَنَاوَلَ أَهْلُ الْعِلْمِ هَذِهِ «الْأَرْبَعِينَ» مِنْ عَصْرِ الْمُؤَلَّفِ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا، بِالشَّرْحِ وَالتَّعْلِيْقِ وَالتَّحْقِيقِ وَالتَّخْرِيجِ، وَهَمَّ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مُقَلِّ وَكَثِيرٍ. فَهَذِهِ «الْأَرْبَعُونَ» غُنِيَ بِهَا أَهْلُ الْعِلْمِ عَنَاءً فَائِقَةً، فَحَرَّصُوا عَلَى حِفْظِهَا، وَشَرَحَهَا، وَتَدْرَيْسَهَا، وَاسْتَخْرَجَ مَكْنُونَاتِ فَوَائِدِهَا وَذُرَّرَهَا، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا بِسَبَبِ عَنَاءِ مُؤَلَّفِهَا -رَحِمَهُ اللَّهُ- بِانْتِقَاءِ الدَّرَرِ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ. وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ «الْأَرْبَعُونَ» بِهَذِهِ الْمَكَانَةِ، وَذَلِكَ لْجَمْعِهَا مَقَاصِدَ الْأَرْبَعِينَ؛ حَظِيثٌ بِعَنَاءِ الْعُلَمَاءِ وَالطُّلَّابِ، فَحَفِظُوهَا وَوَضَعُوا عَلَيْهَا الشُّرُوحَ وَالْحَوَاشِيَّ مِنْ عَهْدِ الْمُؤَلَّفِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- إِلَى يَوْمِنَا هَذَا.

وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَ الطَّرِيقَ أَمَامَ هَؤُلَاءِ الشُّرَاحِ هُوَ مُؤَلَّفُهَا -رَحِمَهُ اللَّهُ- حَيْثُ شَرَحَهَا بِشَرْحٍ مُوجِزٍ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ مُتَدَاوِلٌ، ثُمَّ تَوَالَتْ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَيْهَا أَقْلَامُ الْعُلَمَاءِ بِالشَّرْحِ، وَالتَّحْقِيقِ، وَالتَّخْرِيجِ، وَمِنْ هَذِهِ الشُّرُوحِ^(١):

(١) «شَرْحُ الْأَرْبَعِينَ النَّوْبِيَّةِ»:

(١) رَتَّبْتُ هَذِهِ الْكُتُبَ حَسَبَ وَفَاءِ مُؤَلَّفِهَا، فَإِنَّ لَمْ أَجِدْ تَارِيخَ وَفَاءٍ؛ فَبِتَارِيخِ فِرَاعِهِ مِنَ الشَّرْحِ إِنْ وُجِدَ، فَإِنْ يُوْجَدُ اجْتِهَدْتُ أَنْ أضعَهُ فِي نَفْسِ الْقَرْنِ الَّذِي كَانَ حَيًّا فِيهِ. وَقَدْ اِكْتَفَيْتُ بِالْإِشَارَةِ إِلَى مَنْ ذَكَرَ الشَّرْحَ بِالْجُزْءِ وَالصَّفْحَةِ، دُونَ أَنْ أَتَقَلَّ مَا قَبِلَ عَنِ الشَّرْحِ الْإِطَالَةَ غَالِبًا.

تَأَلَّفَ: أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ فَرَحٍ^(١) بْنِ أَحْمَدَ الْأَشْبِيلِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت ٦٩٩هـ)^(٢). ذَكَرَهُ: الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» ٢٦٢/١٣، وَالسَّنَاوِيُّ فِي «الْمَنْهَلِ الْعَذِبِ» ص ٩١، وَابْنُ الْعِمَادِ فِي «شَذَرَاتِ الذَّهَبِ» ٤٤٥/٥، وَالْحَاجُّ خَلِيفَةُ فِي «كَشْفِ الظُّنُونِ» ٥٩/١، وَالزَّرْكَلِيُّ فِي «الْأَعْلَامِ» ١٩٥/١؛ وَلَا أَعْلَمُ هَلْ هَذَا الْكِتَابُ مَطْبُوعٌ أَمْ لَا؟

(٢) «شَرْحُ الْأَرْبَعِينَ النَّوْبِيَّةِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ النَّوْبِيَّةِ»:

تَأَلَّفَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي الْعَطَاءِ الْقُشَيْرِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ (ت ٧٠٢هـ)^(٣).

شَرَحَهُ شَرْحًا مُوجِزًا مَعَ الدَّقَّةِ وَالْوَضُوحِ؛ حَيْثُ مَزَجَ الْمَتْنَ بِالشَّرْحِ. ذَكَرَهُ: الزَّرْكَلِيُّ فِي «الْأَعْلَامِ» ٢٨٣/٦، وَهُوَ مَطْبُوعٌ مُتَدَاوِلٌ، وَمِنْ طَبْعَاتِهِ طَبْعَةُ دَارِ الْقَاسِمِ بِالسُّعُودِيَّةِ سَنَةَ ١٤٢١هـ.

(٣) «التَّعْيِينُ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ»:

تَأَلَّفَ: نَجْمُ الدِّينِ سَلِيمَانَ بْنِ عَبْدِ الْقَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الطُّوفِيِّ (ت ٧١٦هـ)^(٤).

(١) بَفَتْحِ الْفَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ. يُنْظَرُ: «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» ٢٦/٨، وَ«الْأَعْلَامِ» ١٩٤/١. (٢) شَيْخُ الْمُحَدِّثِينَ، وَقَدْ أَسْرَتَهُ الْفَرَنْجُ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَنْجَاهُ مِنْهُمْ، تَخَرَّجَ بِهِ جَمَاعَةً، وَكُتِبَ الْكَثِيرُ مِنَ فِقْهِهِ وَالْحَدِيثِ. تَرَجَمْتُهُ فِي: «تَذَكُّرَةُ الْخُفَّاطِ» ١٨٥/٤ رَقْم (١١٧٠)، وَ«طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» لِلْسُّبْكِيِّ ٢٦/٨ -٢٩ رَقْم (١٠٥٢)، وَغَيْرَهُمَا. (٣) أَبُو الْفَتْحِ الصَّعِيدِيُّ، الْمَالِكِيُّ، الْإِمَامُ الْفَقِيهُ، الْمَجْتَهِدُ، الْمُحَدِّثُ، لَهُ كُتُبٌ مِنْهَا: «شَرْحُ الْعَمْدَةِ»، وَ«الْإِلْمَامُ»، وَكِتَابُ «الْإِمَامِ فِي الْأَحْكَامِ»، وَغَيْرُهَا. تَرَجَمْتُهُ فِي: «تَذَكُّرَةُ الْخُفَّاطِ» ١٨١/٤ رَقْم (١١٦٨)، وَ«الْبَدْرِ الطَّالِعِ» ٢٢٩/٢، وَغَيْرَهُمَا. (٤) الْمَعْرُوفُ بِابْنِ أَبِي عَبَّاسِ الْحَنْبَلِيِّ، نَجْمُ الدِّينِ، كَانَ قَوِيَّ الْحَافِظَةِ، شَدِيدَ الذِّكْرِ، وَلَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: «شَرْحُ مُخْتَصَرِ الرُّوضَةِ»، وَ«الْإِكْسِيرُ فِي قَوَاعِدِ التَّفْسِيرِ»، وَغَيْرُهُمَا كَثِيرٌ، وَقَدْ أَحْصَاهَا الدُّكُونُزُ عَبْدُ الْعَالِ فَأَوْضَلَهَا إِلَى ثَلَاثَةِ وَخَمْسِينَ كِتَابًا. تَرَجَمْتُهُ فِي: «الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ» ١٥٤/٢ رَقْم (١٨٥٠)، وَ«شَذَرَاتِ الذَّهَبِ»

ذكره: ابنُ حجرٍ في «الدَّرَرِ الكَامِنَةِ» ١٥٦/٢، والسَّخَاوِيُّ في «المنهل العذب» ص ٩٢، والسُّيوطِيُّ في «تدريبِ الرَّاوي» ٧٢/١.

والكتابُ مطبوعٌ في مُؤَسَّسَةِ الرِّيَّانِ ببِروتَ، والمكتبةُ المكيَّةُ بمكةَ المُكرَّمةِ سنةَ ١٤١٩هـ بتحقيق: أحمدِ حاجِ مُحَمَّدِ عثمان، وقد أجاد مُحَقِّقُهُ في تحقيقه، فجزاه اللهُ خيرًا.

وفي آخرِ الكتابِ قال الطُّوفِيُّ -رحمه اللهُ تعالى-: (وكان ابتدائي فيه يومَ الاثنينِ ثالثَ عَشَرَ ربيعِ الآخِرِ، وفراغي منه يومَ الثَّلَاثاءِ ثامنَ عَشْرينَه [كذا في الأصل] كلاهما من سنةِ ثلاثَةَ عَشَرَ [كذا] وسبعمئة، بمدينةِ فُوصَ من أرضِ الصَّعِيدِ، حامدًا اللهُ ﷻ، ومُصَلِّيًا على رسوله ﷺ ومُجَدِّدِ كَرَمِ وفَحْمِ وعَظَمِ)^(١).

فَتَبَيَّنَ أَنَّ الطُّوفِيَّ أَلْفَ كتابه هذا في خمسةَ عَشَرَ يومًا؛ فرحمه اللهُ تعالى، وعفا عَنَّا وعنه^(٢).

(٤) «المنهجُ المَبِينُ في شرحِ الأربَعين»:

تأليفُ: الإمامِ أبي حفصِ عمرِ بنِ عليِّ بنِ سالمِ اللُّخَمِيِّ (ت ٧٣١هـ)^(١).

ذكره: السَّخَاوِيُّ في «المنهل العذب» ص ٩٢، والزُّرْكَلِيُّ في «الأعلام» ٥٦/٥، وكحَالُهُ في «مُعْجَمِ المُؤَلِّفِينَ» ٥٦٧/٢.

وقد طُبِعَ سنةَ ١٤٢٨هـ بتحقيق: شوكتِ بنِ رَفِقي شوكتِ.

(٥) «شرحُ الأربَعينِ النَّوَوِيَّة»:

تأليفُ: عبدِ اللهِ بنِ إبراهيمِ بنِ إسماعيلِ اللُّخَمِيِّ الشَّطْنُوفِيِّ (ت ٧٣٣هـ)^(١).

ذكره: الزُّرْكَلِيُّ في «الأعلام» ٦٣/٤. ولا أعلمُ هل طُبِعَ أم لا؟

(٦) «شرحُ الأربَعينِ النَّوَوِيَّة»:

تأليفُ: أبي عبدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ كمالِ الدِّينِ كَامِلِ التَّدْمُرِيِّ [كان حيًّا سنةَ ٧٤١هـ]^(٣).

ذكره: عمرِ رضا كحَالُهُ في «مُعْجَمِ المُؤَلِّفِينَ» ٦٠٦/٣ رقم (١٥٣٢٦).

(٧) «عُمدَةُ الطَّالِبِينَ في شرحِ الأربَعين»:

تأليفُ: أبي الحسنِ علاءِ الدِّينِ عليِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ إبراهيمِ بنِ عمرِ بنِ خليلِ الخازنِ (ت ٧٤١هـ)^(٤).

(١) الإسكندريُّ، الفاكهانيُّ، تاجُ الدِّينِ، عالمُ بالنَّحوِ، اجتمعَ به ابنُ كثيرٍ، من كُتَيْبِهِ: «الإشارةُ في النَّحو»، و «التَّحْرِيرُ والتَّجْبِيرُ»، و «رياضُ الأفهامِ في شرحِ عمدةِ الأحكام»، وغيرَها. ترجمتهُ في: «الدَّرَرِ الكَامِنَةِ» ١٧٨/٣ رقم (٤١٨)، و «الأعلام» ٥٦/٥، وغيرَهما.

(٢) جمالُ الدِّينِ الحريريُّ، من العلماءِ بالحديثِ، مصريُّ شافعيُّ، لم يُدَكَّرْ له من الكُتُبِ غيرُ شرحِهِ للأربَعينِ. ترجمتهُ في: «الدَّرَرِ الكَامِنَةِ» ٢٣٩/٢ رقم (٢٠٩٧)، و «الأعلام» ٦٣/٤، وغيرَهما.

(٣) شمسُ الدِّينِ الشَّافعيُّ، من القضاةِ، ووليَّ قضاءِ القدسِ، من كُتَيْبِهِ: «الفروق»، و «الأشباهُ والنَّظائِرُ»، وغيرَهما. ترجمتهُ في: «الدَّرَرِ الكَامِنَةِ» ١٥٠/٤ رقم (٣٩٤)، و «معجمُ المُؤَلِّفِينَ» ٦٠٦/٣ رقم (١٥٣٢٦)، وغيرَهما.

(٤) الشَّيْخُ البغداديُّ، فقيهٌ، ومُحدِّثٌ، ومُؤرِّخٌ، له من الكُتُبِ: «لَبَابُ التَّأْوِيلِ في معاني التَّنْزِيلِ»، و «شرحُ عمدةِ الأحكام»، و «مقبولُ المنقول»، وغيرَها. ترجمتهُ في: «الدَّرَرِ الكَامِنَةِ» ٩٧/٣ رقم (٢٢١)، و «الأعلام» ٥/٥، و «معجمُ المُؤَلِّفِينَ» ٤٩٢/٢ رقم (٩٨٦٨)، وغيرَها.

٣٩/٦، وغيرَهما، وله ترجمةٌ وافيةٌ في مُقدِّمةِ كتابه «شرح مختصرِ الرُّوضة» لمُحَقِّقِهِ الدُّكُورِ عبدِ العالِ عطوة ٣٨-٢١.

(١) «التَّعْيِينُ في شرحِ الأربَعين» ص ٣٣٩.

(٢) قد اتَّهَمَ الطُّوفِيُّ بالتَّشْيُعِ، ورُويَ به، وقد رُدَّ على هذا الاتِّهَامِ بردودٌ كثيرةٌ، استوعبها الدُّكُورُ مصطفى زيد في كتابه: «المصلحةُ في التَّشْرِيعِ الإسلاميِّ، ونجمُ الدِّينِ الطُّوفِيِّ»؛ فليُراجِع. وقال مُحَقِّقُ «شرح مختصرِ الرُّوضة» الدُّكُورُ عبدِ العالِ عطوة ٣٦-٣٧: (ولم أجِدْ في كتابه هذا [شرح مختصرِ الرُّوضة] ما يُؤَيِّدُ صراحةً تشيُّعَ الطُّوفِيِّ، بل وجدتُ أَنَّهُ يترسَّي عن الصَّحابةِ -رضوانُ اللهُ عليهم- وخاصةً الشَّيْخينِ، ويُصرِّحُ في أماكنَ باعتقاده بما يعتقدُهُ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ، ويُرَدُّ على الشَّيْعةِ وآرائِهِم، ويُبيِّنُ أَنَّ الحَقَّ بخلافِها ... إلى أن قال: إلَّا في مواضعٍ ثلاثةٍ من كتابه هذا، قد يفهمُ منها ميولُهُ للتَّشْيُعِ، ولكنَّ الأمرَ غيرُ صريحٍ. وقد علَّقتُ عليها في موضعها) ..

ذكره: الزركلي في «الأعلام» ٥/٥، وأورد صفحة من نسخة خطية من الكتاب المذكور، وقال: (والنسخة في مكتبة السيد أحمد خيرى، في دنسوس البحيرة بمصر)، ثم أضاف وقال: (يلاحظ أن شهرته في حياته كانت «البغدادى الصوفى»، وهذا الكتاب «عمدة الطالبين» من كتبه غير المعروفة، وإجازته هذه في العام الأخير من حياته).

وجاء في «فهرس المخطوطات والمصوّرات في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - قسم الحديث الشريف»، المجلد الثاني ص ٥٧٠ ما نصّه: «عمدة الطالبين في شرح الأحاديث الأربيعين» لعلّي بن محمد بن إبراهيم علاء الدين الشيخي، المعروف بالخازن، المتوفى سنة ٧٤١هـ. نسخة تامة كتبها بقلم نسخي محمد الكرخي سنة ٧٤١هـ، عليها إجازة، وبها آثار أرضية وسوس، وبآخريها فهرس حديث بقلم أحمد الخيري: ٨٤ ق ٢٠ سم، ١٣×١٩ سم، رقم الحفظ: ١٤٧٢).

(٨) «منهاج السالكين وعمدة الطالبين شرح على الأربيعين»:

تأليف: شهاب الدين أحمد بن موسى بن خفاجا الصفدي (ت ٧٣١هـ) (١).

ذكره: ابن حجر العسقلاني في «الدّرر الكامنة» ٣٢٢/١، والسخاوي في «المنهل العذب الرّوي» ص ٩٢، وابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب» ١٦٧/٦، والزركلي في «الأعلام» ٢٦١/١، وكحالة في «معجم المؤلفين» ٣١٤/١؛ ولا أعلم هل طبع هذا الكتاب أم لا؟

(٩) «نثر فوائد المربيعين في نشر فوائد الأربيعين النووية»:

(١) فقيه شافعي، من أهل صفد بفلسطين، كان فقيهاً، ويأكل من عمل يده في الزراعة، وأعرض عن المناصب حتى توفي، من تصانيفه: «شرح التنبية في فقه الشافعية»، و«المسائل والفوائد»، وغيرها. ترجمته في: «الدّرر الكامنة» ٣٢٢/١ رقم (٨٠٨)، و«شذرات الذهب» ١٦٧/٦، و«الأعلام» ٢٦١/١، و«معجم المؤلفين» ٣١٤/١ رقم (٢٢٩٩)، وغيرها.

تأليف: زين الدين سرجا بن محمد الملطّي (ت ٧٨٨هـ) (١).
ذكره: ابن العماد في «شذرات الذهب» ٣٠١/٦، والحاج خليفة في «كشف الظنون» ٦٠/١، وكحالة في «معجم المؤلفين» ٧٥٥/١؛ ولا أعلم هل طبع الكتاب أم لا؟

(١٠) «شرح الأربيعين النووية»:

تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، (ت ٧٩١هـ) (٢).
ذكره: الزركلي في «الأعلام» ٢١٩/٧، وكحالة في «معجم المؤلفين» ٨٤٩/٣؛ وذكر الزركلي أن الكتاب طبع بالأستانة سنة ١٣١٦هـ، وهو مطبوع بالمطبعة العامرية سنة ١٣٢٦هـ.

وذكر صاحب كتاب «إتحاف الأنام» (٣) أن له نسخة خطية في جامعة الملك سعود بالرياض برقم (١٩٩ عام) في ١٣٢ ورقة، وفي المكتبة الأزهرية بمصر رقم (١٢٠٨، ١٣٦٠٢)، وفي مكة المكرمة برقم (١١٤ حديث) في ٥٨ ورقة، وتاريخ نسخها: ١١٥٦هـ.

(١١) «شرح الأربيعين النووية»:

(١) الشافعي، عالم أدب، مشارك في أنواع من العلوم، من تصانيفه: «قصيدة في نهاية الجمع في القراءات السبع»، وغيرها. ترجمته في: «الدّرر الكامنة» ١٣٠/٤ رقم (١٨٠٥)، و«شذرات الذهب» ٣٠١/٦، و«معجم المؤلفين» ٧٥٥/١ رقم (٥٦١١)، وغيرها.

(٢) عالم أصولي، فقيه، نحوي، له كتب كثيرة منها: «شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان»، و«شرح العقائد السلفية»، و«شرح حكمة الإشراق»، و«المطول في البلاغة»، وغيرها. ترجمته في: «الدّرر الكامنة» ٣٥٠/٤ رقم (٩٥٣)، و«شذرات الذهب» ٣١٩/٦، و«الأعلام» ٢١٩/٧، و«معجم المؤلفين» ٨٤٩/٣ رقم (١٦٨٥٦)، وغيرها.

(٣) راشد بن عامر الغفيلي، ص ٦٩.

تأليف: أبي عبد الله محمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ^(١)).

ذكره: ابن حجر العسقلاني في «الدُّرر الكامنة» ٣/٣٩٧، والسَّخاوي في «المنهل العذب الرُّوي» ص ٩٢؛ ولا أعلم هل طُبِعَ أم لا؟

(١٢) «جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم»:

تأليف: الحافظ زين الدِّين عبد الرَّحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)^(٢).

وهذا الشُّرْحُ هو من أفضل شروح هذه الأربعين وأجلِّها، وأغزرها علمًا، وأكثرها فائدة، وقد كتب اللهُ ﷻ لهذا الكتاب قبولاً مُنقطع النَّظير، وهو من أشهر كتب الحافظ ابن رجب الحنبلي -رحمه اللهُ تعالى- في الحديث، وأكثرها تداولاً، وهو كتابٌ عظيمٌ حافلٌ؛ لِمَا اشتمل عليه من الكلام على علل الأحاديث، وتفسير غريبها، وشرح معانيها، وحلُّ مشكلها، وبيان الأحكام المُستنبطة منها، والتَّرجيح بين ما اختلف فيه العلماء فيما تدلُّ عليه من أحكام^(٣)؛ وقد بين الحافظ منهجه في مُقدمة الكتاب.

(١) عالمٌ بفقهِ الشَّافعيَّة والأصول، تركيُّ الأصل، مصريُّ المولد والوفاة، من تصانيفه: «البحر المحيط»، و «إعلام السَّاجِد بأحكام المساجد»، وغيرهما. ترجمته في: «الدُّرر الكامنة» ٣/٣٩٧ رقم (١٠٥٩)، و «شذرات الذهب» ٦/٣٣٥، و «الأعلام» ٦/٦٠، و «معجم المُؤلِّفين» ٣/١٧٤ رقم (١٢٤٧٤)، وفي ٣/٤٣٣ رقم (١٤٢١٦)، وغيرها.

(٢) البغداديُّ ثُمَّ الدَّمشقيُّ، أبو الفرج، حافظٌ للحديث، من العلماء الكبار، من تصانيفه النَّافعة: «شرح جامع الترمذي»، و «فضائل الشَّام»، و «القواعد الفقهية»، و «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، وغيرها. ترجمته في: «الدُّرر الكامنة» ٢/٣٢١ رقم (٢٢٧٦)، و «شذرات الذهب» ٦/٣٣٩، و «الأعلام» ٣/٢٩٥، و «البدرة الطَّالع» ١/٣٢٨، و «معجم المُؤلِّفين» ٢/٧٤ رقم (٦٧٥١)، وغيرها.

(٣) من مُقدمة الشَّيخ طارق بن عَوْضِ اللهِ لكتاب: «جامع العلوم والحكم» ص ٥ بتصرُّف.

وقد طُبِعَ الكتابُ طبعاتٍ عدَّة، في عددٍ من البلاد، ولا تخلو من خطأٍ وتحريفٍ وسقطٍ، ولعلَّ من أفضلِ هذه الطُّبعاتِ طبعَةُ مُؤسَّسةِ الرِّسالةِ ببيروت بتحقيقِ الشَّيخِ شُعَيْبِ الأرنؤوط، وإبراهيم بن باجس، وطبعَةُ دارِ ابنِ الجوزيِّ بالدَّمَّامِ بتحقيقِ الشَّيخِ طارقِ بنِ عَوْضِ اللهِ، ورُبَّما فاقَتْ هذه الطُّبعَةُ سابقتها، واللهُ تعالى أعلم.

وممَّن ذكَّره: السَّخاويُّ في «المنهل العذب الرُّوي» ص ٩٢، وابنُ العمادِ في «شذرات الذهب» ٦/٣٤٠، وكحَّالُه في «معجم المُؤلِّفين» ٢/٧٥.

(١٣) «تخريج الأربعين النووية»:

تأليف: مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد المصريِّ، المعروف بابنِ شَيْخِ السُّنِّيِّين (ت ٨٠٢هـ)^(١).

ذكره: ابنُ حجرٍ في «إنباء الغُمر» ٤/١٧٣، والسَّخاويُّ في «المنهل العذب الرُّوي» ص ٩٣، وابنُ العمادِ الحنبليُّ في «شذرات الذهب» ٧/١٤١؛ ولا أعلم هل طُبِعَ هذا الكتابُ أم لا؟

(١٤) «شرح الأربعين النووية»:

تأليف: أبي الطَّاهرِ الخُجَندِيِّ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ الأَخويِّ (ت ٨٠٢هـ)^(٢).

ذكره: الزُّركليُّ في «الأعلام» ١/٢٢٦، وكحَّالُه في «معجم المُؤلِّفين» ١/٢٩٤؛ ولا أعلم هل طُبِعَ أم لا؟

(١) السُّعوديُّ، برع في المذهبِ الحنفيِّ، ودرَّس وأفتى، وناب في الحكم، وجمع مجاميع مفيدة. ترجمته في: «إنباء الغُمر» ٤/١٧٣، و «شذرات الذهب» ٧/١٤١.

(٢) أديبٌ رَحَّالٌ، من علماءِ الحنفيَّة، صنَّف كتبًا منها: «علمُ الكلام»، و «فِرْدوسُ المجاهدين»، و «راح الرُّوح»، وغيرها. ترجمته في: «إنباء الغُمر» ٤/١٥٤، و «الأعلام» ١/٢٢٥-٢٢٦، و «معجم المُؤلِّفين» ١/٢٩٤ رقم (٢١٣٨)، وغيرها.

(١٥) «الدُّرُّ الرَّصِينُ الْمُسْتَخْرَجُ مِنْ بَحْرِ الْأَرْبَعِينَ» فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ: تَأْلِيفُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ السُّعُودِيِّ الْحَنْفِيِّ (ت ٨٠٣هـ) ^(١).

ذكره: ابنُ العمادِ في «شذراتِ الذهبِ» ١٨/٧، والسَّخَاوِيُّ في «المنهلِ العذبِ الرَّوِّيِّ» ص ٩٣، وكَحَّالُهُ في «معجمِ المُؤلِّفينِ» ٨٩/٣؛ ولا أعلمُ هل طُبِعَ أم لا؟

وذكر صاحبُ كتابِ «إتحافِ الأنامِ» أنَّ له نُسخًا خطيَّةً في: المكتبةِ الأهرزيَّةِ بمصرَ في مُجلدٍ برقم (٢٢٩) (١٦٠٠) في ٢٤٧ ورقة.

(١٦) «المُعِينُ عَلَى تَفْهَمِ الْأَرْبَعِينَ»:

تَأْلِيفُ: سراجُ الدِّينِ عمرُ بنِ عليِّ ابنِ المُلَقِّنِ (ت ٨٠٤هـ) ^(٢).

ذكره: السَّخَاوِيُّ في «المنهلِ العذبِ الرَّوِّيِّ» ص ٩٢، والحاجُّ خليفةُ في «كشفِ الطُّنونِ» ٦٠/١.

وذكر صاحبُ «إتحافِ الأنامِ» أنَّ له نُسخًا خطيَّةً بالمكتبةِ المحموديَّةِ بالمدينةِ النَّبَوِيَّةِ في (٢١٨ ص)، كُتِبَتْ سنةَ ٩١٣هـ.

(١٧) «شَرْحُ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ»:

تَأْلِيفُ: جمالُ الدِّينِ يوسفُ بنِ الحسنِ بنِ محمودِ الحَلَوَائِيِّ التَّبْرِيْزِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت ٨٠٤هـ) ^(١).

ذكره: الحافظُ ابنُ حجرٍ في «إنباءِ الغُمرِ» ٥٣/٥، والسَّخَاوِيُّ في «المنهلِ العذبِ الرَّوِّيِّ» ص ٩٢، وابنُ العمادِ الحنبليُّ في «شذراتِ الذهبِ» ٤٦/٧، والحاجُّ خليفةُ في «كشفِ الطُّنونِ» ٥٩/١، والزُّركليُّ في «الأعلامِ» ٢٢٥/٨، وكَحَّالُهُ في «معجمِ المُؤلِّفينِ» ١٥٥/٤؛ ولا أعلمُ هل طُبِعَ هذا الكتابُ أم لا؟

(١٨) «شَرْحُ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ»:

تَأْلِيفُ: شمسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ الحُسَيْنِ بنِ عليِّ الأسيوطيِّ الشَّافِعِيِّ (ت ٨٠٧هـ) ^(٢).

ذكره: عمرُ رضا كَحَّالُهُ في «معجمِ المُؤلِّفينِ» ٢٥٤/٣؛ ولا أعلمُ هل طُبِعَ أم لا؟

(١٩) «شَرْحُ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ»:

تَأْلِيفُ: أسعدُ بنُ مسعودِ بنِ يحيى المُلَقَّبِ بظهيرِ الغُمرِ ^(٣).

ذكره: الزُّركليُّ في «الأعلامِ» ٣٠١/١، وذكر أنَّه فرغ منه سنةَ ٨١٢هـ.

والكتابُ مطبوعٌ في تونس سنةَ ١٢٩٩هـ.

(٢٠) «التَّبَيِّنُ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ»:

تَأْلِيفُ: عزُّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنِ عبدِ العزيزِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ إبراهيمِ ابنِ جَمَاعَةَ (ت ٨١٩هـ) ^(١).

(١) مُفسِّرٌ، من الشَّافِعِيَّةِ، من أهلِ تَبْرِيْزٍ، تَحَوَّلَ إِلَى مَارْدِيْنَ، ثُمَّ سَكَنَ الْجَزِيْرَةَ وَمَاتَ فِيهَا، كَانَ زَاهِدًا، مِنْ كَتَبِهِ: «حَاشِيَةٌ عَلَى الْكُشَافِ»، وَ «شَرْحُ الْمَنَهَاجِ فِي فِقْهِ الشَّافِعِيَّةِ». تَرْجَمْتُهُ فِي: «شَذْرَاتِ الدَّهَبِ» ٤٦/٧، وَ «الْبَدْرِ الطَّالِعِ» ٥٠٨/١-٥١١، وَ «الأعلامِ» ٢٢٤/٨، وَ «معجمِ المُؤلِّفينِ» ١٥٥/٤ رَقْم (١٨٣٧٣)، وَغَيْرَهَا.

(٢) الْمَصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ، مُحَدِّثٌ فِقِيهٌ، مِنْ آثَارِهِ: «جَوَاهِرُ الْعُقُودِ وَمَعِينُ الْقَضَاةِ وَالشُّهُودِ». تَرْجَمْتُهُ فِي: «معجمِ المُؤلِّفينِ» ٢٥٤/٣ رَقْم (١٣٠١٠)، وَغَيْرِهِ.

(٣) مِنَ الْمَشْتَعِلِينَ بِالْحَدِيثِ، شَافِعِيٌّ، لَا يُعْرَفُ لَهُ تَارِيخٌ وَفَاةٌ. تَرْجَمْتُهُ فِي: «الأعلامِ» ٣٠١/١.

(١) أَبُو الْعَبَّاسِ، فِقِيهٌ، مُحَدِّثٌ، وَعَظَّمُ، نَابَ فِي الْحَكْمِ، مِنْ كَتَبِهِ: «تَهْذِيبُ الثُّغُوسِ فِي الْوَعْظِ»، وَغَيْرُهُ. تَرْجَمْتُهُ فِي: «إنباءِ الغُمرِ» ١٧٤/٤، وَ «شَذْرَاتِ الدَّهَبِ» ١٨/٧، وَ «معجمِ المُؤلِّفينِ» ٨٩/٣ رَقْم (١١٩٠٢)، وَغَيْرَهَا.

(٢) الْأَنْصَارِيُّ الشَّافِعِيُّ، أَبُو حَفْصِ النَّحْوِيِّ، مِنْ أَكْبَارِ الْعُلَمَاءِ فِي الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَتَارِيخِ الرِّجَالِ، أَصْلُهُ مِنَ الْأَنْدَلُسِ، لَهُ نَحْوُ مِنْ ثَلَاثِمِئَةِ مُصَنَّفٍ، مِنْهَا: «إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ»، وَ «التَّذَكُّرَةُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ»، وَ «غَرِيبُ كِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ»، وَغَيْرَهَا. تَرْجَمْتُهُ فِي: «شَذْرَاتِ الدَّهَبِ» ٤٤/٧-٤٥، وَ «الْبَدْرِ الطَّالِعِ» ٥٠٨/١-٥١١، وَ «الأعلامِ» ٥٧/٥، وَغَيْرَهَا.

ذكره: السَّخَاوِيُّ فِي «الْمَنْهَلِ الْعَذْبِ الرَّوِيِّ» ص ٩٣، وَالشُّوْكَانِيُّ فِي «الْبَدْرِ الطَّالِعِ» ١٤٨/٢، وَالزَّرْكَلِيُّ ٥٧/٦.

وَذَكَرَ صَاحِبُ كِتَابِ «إِتْحَافِ الْأَنْامِ» (٧٥): أَنَّ لَهُ نُسْخَ خَطِيئَةٍ فِي: مَكْتَبَةِ جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالرِّيَاضِ بِرَقْمِ (٤٥٥٥) فِي ٢٧ وَرَقَةً، وَفِي الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ بِمِصْرَ بِرَقْمِ (٢٠٣٥)، وَأُخْرَى بِرَقْمِ (٧٥٩) مَجَامِيعَ، وَفِي دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ بِرَقْمِ (١٢٨) مِ مَجْمُوعٍ.

(٢١) «شرحُ الأربَعِينَ النَّوَوِيَّةِ»:

تَأَلَّفَ: تَقِيُّ الدِّينِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ حَرِيْزِ الْعَلَوِيِّ الْحُسَيْنِيِّ (ت ٨٢٩هـ)^(٢).

ذَكَرَهُ: السَّخَاوِيُّ فِي «الْمَنْهَلِ الْعَذْبِ الرَّوِيِّ» ص ٩٣، وَابْنُ الْعِمَادِ فِي «شَدْرَاتِ الدَّهَبِ» ٢٧٤/٩، وَالشُّوْكَانِيُّ فِي «الْبَدْرِ الطَّالِعِ» ١٦٦/١؛ وَلَا أَعْلَمُ أَطْبَعَ أَمْ لَا.

(٢٢) «إِبْطَاحُ الْكَلِمَاتِ الثَّوْرَانِيَّةِ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ»:

تَأَلَّفَ: بَرَهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْخُجَنْدِيِّ (ت ٨٥١هـ)^(٣).

ذَكَرَهُ: السَّخَاوِيُّ فِي «الْمَنْهَلِ الْعَذْبِ الرَّوِيِّ» ص ٩٣، وَالسُّيُوطِيُّ فِي «نَظْمِ الْعَقِيَانِ» ص ١٥، وَالْحَاجُّ خَلِيفَةُ فِي «كَشْفِ الطَّنُونِ» ٥٩/١، وَالزَّرْكَلِيُّ فِي «الْأَعْلَامِ» ٢٩/١، وَكَحَّالُهُ فِي «مَعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ» ٩/١؛ وَلَا أَعْلَمُ أَطْبَعَ أَمْ لَا؟

(٢٣) «تَخْرِيجُ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ بِالْأَسَانِيدِ الْعَلِيَّةِ»:

تَأَلَّفَ: شَهَابُ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ (ت ٨٥٢هـ)^(١).

ذَكَرَهُ: السَّخَاوِيُّ فِي «الْمَنْهَلِ الْعَذْبِ الرَّوِيِّ» ص ٩٣، وَابْنُ الْعِمَادِ الْحَنْبَلِيُّ فِي «شَدْرَاتِ الدَّهَبِ» ٢٧٣/٧، وَالكَتَّانِيُّ فِي «الرَّسَالَةِ الْمُسْتَطْرَفَةِ» ص ١٤٠، وَالْحَاجُّ خَلِيفَةُ فِي «كَشْفِ الطَّنُونِ» ٦٠/١؛ وَلَا أَعْلَمُ هَذَا الْكِتَابَ مَطْبُوعًا.

(٢٤) «شرحُ الأربَعِينَ النَّوَوِيَّةِ»:

تَأَلَّفَ: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ مُطَهَّرِ الْحَسَنِيِّ السُّيُوطِيِّ (ت ٨٥٩هـ)^(٢).

ذَكَرَهُ: السَّخَاوِيُّ فِي «الصُّوِّ اللَّامِعِ» ١٧٩/٧، وَالسُّيُوطِيُّ فِي «نَظْمِ الْعَقِيَانِ» ص ١٤١، وَكَحَّالُهُ فِي «مَعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ» ١٦٩/٣؛ وَلَا أَعْلَمُ هَذَا الْكِتَابَ مَطْبُوعًا.

(١) الْمِصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ، حَافِظُ الدُّنْيَا فِي عَصْرِهِ، كَانَ سَرِيعَ الْحَفِظِ، حَفِظَ الْقُرْآنَ وَهُوَ ابْنُ تِسْعِ سِنِينَ، وَحَفِظَ «الْعَمْدَةَ»، وَ«كِتَابَ الْحَاوِي الصَّغِيرَ»، وَ«أَلْفِيَّةَ الْعِرَاقِيَّ»، وَ«مَخْتَصَرَ ابْنِ الْحَاجِبِ». تَرْجَمْتُهُ فِي: «شَدْرَاتِ الدَّهَبِ» ٢٧٠/٧، وَ«الْبَدْرِ الطَّالِعِ» ٨٧/١-٩٢، وَ«الْأَعْلَامِ» ١٧٨/١، وَ«مَعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ» ٢١٠/١ رَقْمِ (١٥٥٢)، وَغَيْرِهَا، وَقَدْ تَرَجَّمَ لَهُ تَلْمِيذُهُ السَّخَاوِيُّ (ت ٩٠٢هـ) بِتَرْجِمَةٍ حَافِلَةٍ أَسْمَاهَا: «الْجَوَاهِرُ وَالذُّرَّرُ فِي تَرْجِمَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ حَجَرٍ»، وَهُوَ مَطْبُوعٌ، وَأَلَّفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْنِ الدِّينِ الدَّمَشَقِيُّ (ت ١١٧٠هـ): «الْجَمَانُ وَالذُّرَّرُ فِي تَرْجِمَةِ ابْنِ حَجَرٍ»، وَكُتِبَ الدُّكْتُورُ شَاكِرُ عَبْدِ الْمَنَعَمِ رِسَالَتَهُ الْعِلْمِيَّةَ: «ابْنُ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ: مُصَنَّفَاتُهُ وَمَوَارِدُهُ فِي كِتَابِ الْإِصَابَةِ» طُبِعَتْ فِي مُجَلَّدَيْنِ بِمُؤَسَّسَةِ الرَّسَالَةِ الْبَيْرُوتِيَّةِ.

(٢) أَبُو الْحَسَنِ: أَدِيبٌ نَاطِقٌ، مِنْ كِتَابِهِ: «مَطْلَبُ الْأَدِيبِ فِي الْأَدَبِ وَالتَّأْرِخِ»، وَ«رِيَاضُ الْأَلْبَابِ وَمَحَاسِنُ الْأَدَابِ»، وَ«أَرْجُوَّةُ فِي الْخَيْلِ»، وَغَيْرِهَا. تَرْجَمْتُهُ فِي: «الصُّوِّ اللَّامِعِ» ١٧٩/٧، وَ«نَظْمِ الْعَقِيَانِ» ص ١٤٠، وَ«مَعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ» ١٦٩/٣ رَقْمِ (١٢٤٤٠)، وَغَيْرِهَا.

(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكِنَانِيُّ، الْحَمَوِيُّ، ثُمَّ الْمِصْرِيُّ، الشَّافِعِيُّ، مِنْ عُلَمَاءِ الْأَصُولِ وَاللُّغَةِ وَالْبَيَانِ، تُوفِّيَ بِالطَّاعُونَ بِالْقَاهِرَةِ، مِنْ كِتَابِهِ: «إِعَانَةُ الْإِنْسَانِ عَلَى أَحْكَامِ السُّلْطَانِ»، وَ«الْأَمْنِيَّةُ فِي عِلْمِ الْفُرُوسِيَّةِ»، وَغَيْرِهُمَا. تَرْجَمْتُهُ فِي: «إِنْبَاءِ الْغُمُرِ» ٢٤٠/٧، وَ«الْبَدْرِ الطَّالِعِ» ١٤٧/٢، وَ«شَدْرَاتِ الدَّهَبِ» ١٣٩/٧، وَ«الْأَعْلَامِ» ٥٦/٦، وَ«مَعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ» ٢٥٤/٣ رَقْمِ (١٣٠١٠)، وَغَيْرِهَا.

(٢) الدَّمَشَقِيُّ الشَّافِعِيُّ، فُقَيْهٌ وَرَعٌّ، مِنْ أَهْلِ دِمَشْقَ، مِنْ كِتَابِهِ: «كِفَايَةُ الْأَخْيَارِ»، وَ«تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ»، وَغَيْرِهُمَا. تَرْجَمْتُهُ فِي: «إِنْبَاءِ الْغُمُرِ» ١١٠/٨، وَ«الْبَدْرِ الطَّالِعِ» ١٦٦/٢، وَ«شَدْرَاتِ الدَّهَبِ» ١٨٨/٧، وَ«الْأَعْلَامِ» ٦٩/٢، وَغَيْرِهَا.

(٣) أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَنْفِيُّ الْمَدَنِيُّ، لَهُ نَظْمٌ وَنَثْرٌ. تَرْجَمْتُهُ فِي: «نَظْمِ الْعَقِيَانِ» ص ١٥، وَ«الْبَدْرِ الطَّالِعِ» ٢٤/١، وَ«الْأَعْلَامِ» ٢٩/١، وَغَيْرِهَا.

(٢٥) «فيضُ الْمُعِينِ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ»:

تأليف: سراج الدين أبي حفص عمر بن أحمد بن محمد بن محمد البلباسي (ت ٨٧٨هـ)^(١).

ذكره: السخاوي في «الضوء اللامع» ٧٢/٦، وكحالة في «معجم المؤلفين» ٥٥٣/٢؛ ولا أعلم هذا الكتاب مطبوعاً.

(٢٦) «شرحُ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ»:

تأليف: بدر الدين الحسين بن أحمد بن محمد الكيلاني، المعروف بابن قاون (ت ٨٨٩هـ)^(٢).

ذكره: السخاوي في «الضوء اللامع» ١٣٦/٣؛ ولا أعلم هذا الكتاب مطبوعاً.

(٢٧) «تخريجُ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ»:

تأليف: محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)^(٣).

ذكره: السخاوي لنفسه في «الضوء اللامع» ١٤/٨، ١٦، وفي «المنهل العذب الروي» ص ٩٣، والشوكاني في «البدر الطالع» ١٨٥/٢، وغيرهما؛ ولا أعلم هل طبع هذا الكتاب أم لا؟

(١) القاهري الشافعي، فقيه أصولي متكلم، من تصانيفه: «التحقيقات في شرح الوراق»، و «تفصيل الجمل وضون الضوابط عن الخليل في المنطق»، و «شرح الإرشاد»، وغيرهما. ترجمته في: «الضوء اللامع» ٧٢/٦، و «معجم المؤلفين» ٥٥٣/٢ رقم (١٠٣٢٨)، وغيرهما.

(٢) عالم في الأصول، والنحو، والتصريف، والتفسير، من آثاره: «شرح الوراق للجويني»، و «شرح القواعد الصغرى في النحو»، و «حاشية على خطبة تفسير البيضاوي»، وغيرها. ترجمته في: «الضوء اللامع» ١٣٥/٣، و «معجم المؤلفين» ٦٠٣/١ رقم (٤٥٣٤)، وفي ٦١٣/١ رقم (٤٦٢٤)، وغيرها.

(٣) عالم بالحديث، والتاريخ، والأدب، أصله من (سخا) من قرى مصر، له مصنوعات كثيرة منها: «المقاصد الحسنة»، و «الضوء اللامع»، و «فتح المغيب»، وغيرها. ترجمته في: «الضوء اللامع» ٢/٨-٣٢، و «شذرات الذهب» ١٥/٨، و «الأعلام» ١٩٤/٦، و «معجم المؤلفين» ٣٩٩/٣ رقم (١٣٩٩٦)، وغيرها.

(٢٨) «شرحُ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ»:

تأليف: معين الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد الإيجي الصقوي الشيرازي (ت ٩٠٦هـ)^(١).

ذكره: السخاوي في «الضوء اللامع» ٣٧/٨، والحاج خليفة في «كشف الظنون» ٦٠/١. وذكر صاحب كتاب «إتحاف الأنام» ص ٨١: أن له نسخاً خطية في مكتبة محمد ظاهر شاه ٦٧ [٤٣] ٥/٥٣٤٣ مجاميع ج ١، الورقة ٤٧ب-١٠٣ب. وفي مكتبة جارت ٤٣٥ [١٤٣٧، ١١٧] ١٧٠ق - القرن ١٢هـ.

(٢٩) «التصحيحُ فِي تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ النَّوَوِيَّةِ بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ»:

تأليف: يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن بن عبد الهادي الصالحى، المعروف بابن المبرد (ت ٩٠٩هـ)^(٢).

ذكره: ابن حُميد في «السُّحُبِ الْوَابِلَةِ» ١١٦٨/٣؛ ولا أعلم هذا الكتاب مطبوعاً.

(٣٠) «الأفكارُ التَّوَرَاتِيَّةُ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ»:

تأليف: محمد بن العز الحجازي. فرغ منه سنة ٩١٢هـ^(٤).

ذكره: كحالة في «معجم المؤلفين» ٤٨٧/٣. ولا أعلم هذا الكتاب مطبوعاً.

(١) مُفسِّر، من أهل (إيج) بنواحي شيراز، من كتبه: «جامع البيان في تفسير القرآن»، و «بيان المعاد الجسماني والروح». ترجمته في: «الضوء اللامع» ٣٧/٨، و «الأعلام» ١٩٥/٦، وغيرهما.

(٢) ضبطها الزركلي في «الأعلام» ٢٢٥/٨: بكسر الميم، وسكون الباء.

(٣) علامة مُفَتِّح، من فقهاء الحنابلة، من أهل الصالحية بدمشق، من كتبه: «مغني ذوي الأفهام عن الكتب الكثيرة في الأحكام»، و «كتاب الدرر الكبير»، و «التهابة في اتصال الرواية»، وغيرها. ترجمته في: «شذرات الذهب» ٤٣/٨، و «السُّحُبِ الْوَابِلَةِ» ١١٦٩/٣، و «الأعلام» ٢٢٥/٨.

(٤) عالم مُحدِّث، لم يُذكر من كتبه غير «شرح الأربعة النوية». ترجمته في: «معجم المؤلفين» ٤٨٧/٣ رقم (١٤٥٤٤).

(٣١) «شرحُ الأربَعينِ النَّوَوِيَّةِ»:

تأليفُ: عليّ بنِ ميمونِ بنِ أبي بكرِ بنِ عليّ بنِ ميمونِ بنِ يوسفَ الغُمَارِيِّ (ت ٩١٧هـ)^(١).

ذكره: الحاجُ خليفةُ في «كشفِ الظُّنونِ» ١٠٣٩/٢، وكحَالُهُ في «معجمِ المُؤلِّفينِ» ٥٣٧/٢؛ ولا أعلمُ هذا الكتابَ مطبوعاً.

(٣٢) «شرحُ الأربَعينِ حديثاً النَّوَوِيَّةِ»:

تأليفُ: مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أحمدَ الدَّلَجِيِّ العُثمانيِّ الشَّافِعِيِّ (ت ٩٤٧هـ)^(٢).

ذكره: ابنُ العمادِ في «شذراتِ الذهبِ» ٣٨٦/١٠، وكحَالُهُ في «معجمِ المُؤلِّفينِ» ٦٧٠/٣.

وذكر صاحبُ كتابِ «إتحافِ الأنامِ» ص ٨٣: أنَّ له نُسخًا خطيَّةً في مكتبةِ الأوقافِ العامَّةِ ببغدادَ برقمِ (٢٧٧٩) في ٧٨ ورقة، وأخرى برقمِ (٤١٣٨٣٦) مجاميع) في ٤٩ ورقة، وفي المكتبةِ الأزهريةِ برقمِ: [٢٣٥٠] (٢٧٨٠٠) في ٦٩ ورقة، وأخرى برقمِ: [٤٠٢٠] (حسنين باشا ٥٥٦٣٢) في ٨٦ ورقة، وفي

(١) عالمٌ جليلٌ، شارك في كلِّ العلوم، من آثاره: «مبادئُ السَّالِكينِ إلى مقاماتِ العارفينِ»، و «سفينَةُ و «رسالةُ الإخوانِ من أهلِ الفقهِ وحملَةِ القرآنِ»، وغيرها. ترجمتهُ في: «الأعلام» ٢٧/٥، و «معجمِ المُؤلِّفينِ» ٥٣٧/٢ رقم (١٠١٩٩)، وأفرد ترجمتهُ عليّ بنُ عطيةَ بنِ الحسينِ الحدَّادَ (ت ٩٣٦هـ) في مُصنَّفٍ مُفردٍ بعنوانِ: «مُجَلِّي الحزنِ عن المحزونِ في مناقبِ الشَّيخِ أبي الحسينِ عليّ بنِ ميمونٍ»، وأيضاً مُحَمَّدَ عبدِ الحيِّ الكَتَّانِيَّ في: «الوصلُ بأخبارِ الشَّيخِ عليّ بنِ ميمونٍ».

(٢) عالمٌ مُتبحِّرٌ، من كتبه: «شرحُ الخرزجِيَّةِ»، و «شرحُ الشُّفا للقاضي عياضٍ»، و «اختصارُ المنهاجِ»، و «مقاصدُ المقاصدِ»، وغيرها. ترجمتهُ في: «شذراتِ الذهبِ» ٣٢١/٨، و «إيضاحُ المكنونِ» ٣٦٩/١، و «هذيةُ العارفينِ» ٢٣٧/٢.

التَّيموريَّةِ برقمِ (٣٤٥) وهي ناقصةُ الآخرِ، وفي جامعةِ قاربونَسَ برقمِ (١٢٠٩) في ٩٢ ورقة، وفي خدابخش برقمِ (٢٨٢) في ١١٩ ورقة، وهي نسخةُ ناقصةٌ.

(٣٣) «الفتحُ المبينُ بشرحِ الأربَعينِ»:

تأليفُ: أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عليّ بنِ حجرِ الهَيْتَمِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت ٩٧٣هـ)^(١).

ذكره: ابنُ العمادِ الحنبليُّ في «شذراتِ الذهبِ» ٣٧١/٨، والحاجُ خليفةُ في «كشفِ الظُّنونِ» ٦٠/١، والرُّزكليُّ في «الأعلامِ» ٢٣٤/١، وكحَالُهُ في «معجمِ المُؤلِّفينِ» ٢٩٣/١.

(طُبِعَ هذا الشَّرْحُ في المطبعةِ الميمنيةِ بمصرَ سنةَ ١٣١٧هـ، وعليه حاشيةٌ للشَّيخِ حسنِ بنِ عليّ المدابغيِّ (ت ١١٧٠هـ)، ثُمَّ طُبِعَ بعدَ ذلكَ عدَّةَ مرَّاتٍ، كما قامت دارُ الكتبِ العلميَّةِ ببيروتَ بتصويره سنةَ ١٣٩٨هـ)^(٢).

وطُبِعَ أخيراً سنةَ ١٤٢٨هـ، بتحقيقِ: أحمدَ جاسمٍ، وقُصِّي مُحَمَّدَ نورسِ الحَلَّاقِ، وأبي حمزةَ أنورَ بنِ أبي بكرِ الشَّيخِيِّ الدَّاعستانيِّ، بدارِ المنهاجِ بجُدَّة. وعلى هذا الشَّرْحِ حواشٍ وله مُختصراتٌ كثيرةٌ.

(٣٤) «المجالسُ السَّنيَّةُ في الكلامِ على الأربَعينِ النَّوَوِيَّةِ»:

تأليفُ: أحمدَ ابنِ الشَّيخِ حجازيِّ الفُشَّيِّ الشَّافِعِيِّ (كانَ حيًّا سنةَ ٩٧٨هـ)^(٣).

(١) شيخُ الإسلامِ، أبو العَاسِ، فقيهٌ باحثٌ، مصريٌّ، له تصانيفُ كثيرةٌ منها: «الصَّواعقُ المُحرقةُ على أهلِ البدعِ والضَّلَالِ والرُّذيلةِ»، و «الرُّواجِزُ عن اقترافِ الكبائرِ»، و «الفتاوى الهيمية»، وغيرها. ترجمتهُ في: «شذراتِ الذهبِ» ٣٧٠/٨، و «الأعلامِ» ٢٣٤/١، و «معجمِ المُؤلِّفينِ» ٢٩٣/١ رقم (٢١٣٤).

(٢) «الدَّلِيلُ إلى المتونِ العلميَّةِ» ص ٢٥٤.

(٣) فقيهٌ الشَّافِعِيَّةِ، من المشتغلينِ بالحديثِ، نسبتهُ إلى "الفُشَنِ" بمصرَ، له من الكتبِ: «تحفةُ الحبيبِ بشرحِ نظامِ غايةِ التَّقريبِ»، و «مواهبُ الصَّمَدِ في خَلِّ ألفاظِ الرُّبَدِ»، و «تحفةُ الإخوانِ»، وغيرها. ترجمتهُ في: «الأعلامِ» ١٠٩/١-١١٠، و «معجمِ المُؤلِّفينِ» ١١٨/١ رقم (٨٨٩)، و «كشفِ الظُّنونِ» ١٩٩٤.

ذكره: الزركلي في «الأعلام» ١/١٠٩، وكحالة في «معجم المؤلفين» ١١٨/١.

والكتاب مطبوعٌ بهامش «الفتوحات الوهبيّة» للشبرخيتي ط١/١٣٧٤هـ بمكتبة مصطفى البابي الحلبي وشركاه؛ ومطبوعٌ أيضاً في بولاق سنة ١٢٩٢هـ.

وفي «الفهرس الشامل» ص ١٣٦٤-١٣٦٦: ذكروا له ما يقرب من ستين نسخة خطية.

(٣٥) «شرح الأربعمين حديثاً النووية»:

تأليف: محمد بن صلاح الدين الناصري، المعروف بمُصلِحِ الدين اللاري (ت ٩٧٩هـ)^(١).

ذكره: ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب» ٨/٣٥٠، والحاج خليفة في «كشف الظنون» ١/٦٠، والزركلي في «الأعلام» ٦/١٦٩، وكحالة في «معجم المؤلفين» ٣/٨٩٠؛ ولا أعلم هذا الكتاب مطبوعاً.

(٣٦) «الدُررُ المُضيئةُ في شرح الأربعمين النووية»:

تأليف: عبد القادر بن محمد بن عبد الله الضميري الدمشقي الحنبلي^(٢).

ذكره: السخاوي في «الصّوّء اللّامع» ٤/٢٩٠، وابن حُميد في «السُّخْب الوابلة» ٢/٥٧٧، وكحالة في «معجم المؤلفين» ٢/١٩٥؛ ولا أعلم أُطبع أم لا.

(٣٧) «المبين المعين لفهم الأربعمين»:

(١) فقيه الشافعية، من كتبه: «شرح الشّمانل»، و «شرح الهداية»، و «إثبات المعاد الجسماني». ترجمته في: «شذرات الذهب» ٨/٣٥٠، و «الأعلام» ٦/١٦٩-١٧٠، و «معجم المؤلفين» ٣/٨٩٠ رقم (١٧١١٥).

(٢) عالم أديب ناظم، من آثاره: «الدُّرّة المُضيئة»، و «قصيدة الزّهر في الأكام في مدح النبي عليه السّلام»؛ ولا يُعرف له تاريخ وفاة. ترجمته في: «الصّوّء اللّامع» ٤/٢٩٠، و «السُّخْب الوابلة» ٢/٥٧٧، و «معجم المؤلفين» ٢/١٩٥ رقم (٧٥٨٤).

تأليف: علي بن سلطان محمد القاري، الهروي، المكّي (ت ١٠١٤هـ)^(١).

ذكره: الحاج خليفة في «كشف الظنون» ١/٦٠، والزركلي في «الأعلام» ٥/١٣.

طُبِعَ الكتاب لأول مرة في مطبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٢٧هـ في (٢٣٩ص) مع فهرس للموضوعات، وطبع ثانية سنة ١٣٢٩هـ بمصر.

(٣٨) «الجواهر البهية شرح الأربعمين النووية»:

تأليف: سالم بن الحسن الشبيري المصري الشافعي (ت ١٠١٩هـ)^(٢).

ذكره: كحالة في «معجم المؤلفين» ١/٧٤٩.

وطبع بتحقيق الدكتور مصطفى الذهبي، عن مكتبة نزار الباز، وكُتِبَ عليها الطبعة الأولى.

(٣٩) «الجواهر الثمين في شرح الأربعمين»:

تأليف: إسماعيل بن عبد الباقي الدمشقي الحنفي، المعروف باليازجي (ت ١٠٦٩هـ)^(٣).

ذكره: كحالة في «معجم المؤلفين» ١/٣٦٨.

(٤٠) «الفتوحات الوهبيّة بشرح الأربعمين النووية»:

(١) عالمٌ مُشاركٌ في كلّ العلوم، له تصانيفٌ كثيرةٌ منها: «مِرْقاةُ المفاتيحِ لمشكاةِ المصايح»، و «شرحُ الرّسالةِ الفُسرِيّة»، وغيرهما. ترجمته في: «البدْر الطّالع» ١/٤٤٥، و «الأعلام» ٥/١٢، و «معجم المؤلفين» ٢/٤٤٦ رقم (٩٥٢٥)، وغيرها.

(٢) محدّث، تُوفّي بمصر، ولم يُذكر له مؤلّفٌ غير «شرح الأربعمين النووية». ترجمته في: «شذرات الذهب» ٨/٤١٨، و «معجم المؤلفين» ١/٧٤٩ رقم (٥٥٧٠)، وغيرهما.

(٣) فقيهٌ واعظٌ، من آثاره: «شرحُ على الهداية في فروع الفقه الحنفي»، و «الامتناع في تحريم الملاهي والاستماع»، وغيرهما. ترجمته في: «الأعلام» ١/٣١٧، و «معجم المؤلفين» ١/٣٦٨ رقم (٢٧٣٨).

إن هذا الشرح من الكتب التي طُرِحَ للشرح فيها القبول، وهو مطبوعٌ، ومما يَتميّزُ به هذا الكتابُ ما يلي:

- ١- جمعه بين الشرح والتمن، فهو يُوردُ المتن، ويُدخلُ عليه الشرح، فيبقى القارئُ في تسلسلٍ ذهنيٍّ مُرتَّبٍ؛ فهو حسنُ الترتيب.
 - ٢- الإكثارُ من إيرادِ الأحاديث والآثار.
 - ٣- ترجمته لرواةِ أحاديثِ الأربعمينَ بترجمةٍ موجزةٍ شاملةٍ.
 - ٤- ترجمته لصاحبِ الكتاب، وهذا مسلكٌ حسنٌ.
 - ٥- إيراده للشواهدِ الشعريَّةِ.
 - ٦- اهتمامه باللُّغة، ومصارفِ الكلام، ومعانيه.
 - ٧- إكثاره من نقلِ كلامِ العلماءِ في فقهِ الحديثِ.
 - ٨- جمعه بين العلم والوعظِ.
 - ٩- نقله لمعتقدِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وثناؤه على أهلِ الحديثِ.
 - ١٠- دقَّته في نقلِ ألفاظِ الأحاديثِ.
- لكن يُؤخِّدُ عليه بعضُ الهناتِ، منها:
- ١- كثرةُ إيراده للأحاديثِ الضَّعيفةِ والموضوعةِ، دونَ التعلُّيقِ عليها.
 - ٢- نقله لبعضِ أقوالِ الصُّوفيَّةِ ونحوهم.
 - ٣- إيراده لبعضِ مُعتقداتِ الصُّوفيَّةِ!

(٤١) «شرح الأربعمين النووية»:

تأليفُ: مُحَمَّدِ الحُجَّيجِ التُّونُسيِّ الأَصْلِ، الأندلسيِّ (ت ١١٠٨هـ)^(١).
ذكره: مخلوفٌ في «شجرة النور الزكية» ٤٦١/١.

(١) عالمٌ مُحَقِّقٌ، من كتبه: «حاشيتان على مختصر خليل»، و«اختصار التذكرة في الطب»، وغيرهما. ترجمته في: «شجرة النور الزكية» ٤٦١/١ رقم (١٢٦٣).

(٤٢) «الدرر السنية في شرح الأربعمين النووية»:

تأليفُ: عَمَرُ بنِ عبدِ الحَيِّ الطَّرَائُلسِيِّ الحنفيِّ (ت ١١٤٧هـ)^(١).
ذكره: كحالةٌ في «معجم المؤلفين» ٥٦٠/٢.

(٤٣) «شرح الأربعمين النووية»:

تأليفُ: أَحْمَدُ بنِ أمينِ الدِّينِ البِسْطَامِيِّ (ت ١١٥٧هـ)^(٢).
ذكره: كحالةٌ في «معجم المؤلفين» ١٠٨/١.

(٤٤) «تحفة المحجِّين بشرح الأربعمين»:

تأليفُ: مُحَمَّدُ حَيَاةِ بنِ إبراهيمِ السَّنَدِيِّ الحنفيِّ (ت ١١٦٣هـ)^(٣).
ذكره: الزُّركليُّ في «الأعلام» ١١١/٦، وكحالةٌ في «معجم المؤلفين» ٢٧١/٣.

طُبِعَ الكتابُ عن نسخةٍ خطيَّةٍ حصلَ عليها المُحَقِّقُ من جامعةِ السن جامشور، من مكتبةِ البحوثِ بمعهدِ الدِّراساتِ برقم (٢٩٧/٢٦)، عدد صفحاته ٤٩ صفحة. لكنَّ المُحَقِّقَ لم يطبعِ الكتابَ باسمه: «تحفة المحجِّين»، ولعلَّه لم يقعَ على من سمَّاه بهذا الاسم.

(٤٥) «لباب الطالبين بشرح الأربعمين»:

تأليفُ: أَحْمَدُ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عليِّ الحسنيِّ القُلَعَاوِيِّ السَّحيميِّ (ت ١١٧٨هـ)^(١).

(١) مُحدِّثٌ، ولم يُذكرْ له مؤلَّفٌ غيرُ «شرح الأربعمين النووية». ترجمته في: «معجم المؤلفين» ٥٦٠/٢ رقم (١٠٣٨٠).

(٢) مفتي الشافعية بنابلس، من مؤلفاته: «المناهج البسطامية في المواظبة السنية»، و«مناهج الإعراب في مباح الإعراب»، وغيرهما. ترجمته في: «معجم المؤلفين» ١٠٨/١ رقم (٧٩٦).

(٣) مُحدِّثٌ، فقيهٌ، أصوليٌّ، مُفسِّرٌ، صوفيٌّ، من تصانيفه: «شرح الرغيب والتَّهْيِيبِ»، و«مختصر الزَّواجر للهيتمي»، وغيرهما. ترجمته في: «معجم المؤلفين» ٢٧١/٣ رقم (١٣١٢٩).

ذكره: الزركلي في «الأعلام» ٢٤٣/١، وكحالة في «معجم المؤلفين» ١٠٦/٣. وذكر صاحب كتاب «إتحاف الأنام» ص ٩٨: أن له نسخًا خطية في جامعة الملك سعود بالرياض برقم: (٢٧٩٢ عام) في ٨٨ ورقة، وفي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض برقم (١٣٨٦) في ١١٨ ورقة، وفي دار الكتب بالقاهرة (فؤاد) [١٩١٢١ب] في ١٠٨ ورقة بخط المؤلف، وفي التيمورية برقم (٨٥) الجزء الأول، وفي الأزهرية [١٠٠٨١(٩٥٦)] في ٨٧ ورقة، وفي مكتبة الحرم المكي منه القسم الثالث والرابع في مجلدين ضخمين برقم عام (٨٦٧)، (٨٦٣) ورقم خاص (٤٠٣)؛ وذكر الزركلي في «الأعلام» ٢٤٣/١: أنه مخطوط في خزانة الرباط أول المجموع (١٩٧٠ كتاني).

(٤٦) «التور المبين على متن الأربعين»:

تأليف: علي بن حجازي بن محمد البيومي، الإدريسي، الخلوئي، الدرديشي (ت ١١٨٣هـ) (٢).

ذكره: كحالة في «معجم المؤلفين» ٤١٨/٢.

(٤٧) «تعليق على الأربعين النووية»:

تأليف: علي بن محمد الزيات (ت في القرن ١٢هـ) (٣).

ذكره: كحالة في «معجم المؤلفين» ٥٠٥/٢.

(٤٨)، (٤٩) «شرحان على الأربعين النووية»:

(١) فقيه مصري، من أعيان الشافعية وصلحائهم، من كتبه: «تاج البيان لألفاظ القرآن»، و «تفسير سورة الفجر»، وغيرهما. ترجمته في: «الأعلام» ٢٤٣/١.

(٢) محدث صوفي، من كتبه: «شرح الحكم العطائية»، و «خواص الأسماء الإدريسية»، وغيرهما. ترجمته في: «معجم المؤلفين» ٤١٨/٢ رقم (٩٣١٢).

(٣) محدث، ولم يذكر له مؤلف غير «شرح الأربعين النووية». ترجمته في: «معجم المؤلفين» ٥٠٥/٢ رقم (٩٩٧٣).

تأليف: محمد بن حسن بن الطالب بن علي بن قاسم بن سودة المرّي الفاسي (ت ١٢٠٩هـ) (١).

ذكرهما: مخلوف في «شجرة الثور الزكية» ٥٦٥/١، والزركلي في «الأعلام» ١٧١/٦.

(٥٠) «تقريرات على الأربعين»:

تأليف: أحمد بن موسى بن أحمد البيلي العدوي المالكي (ت ١٢١٣هـ) (٢).

ذكره مخلوف في «شجرة الثور الزكية» ٥١٨/١.

(٥١) «شرح الأربعين النووية»:

تأليف: عبد القادر بن أحمد بن شقرون الفاسي (ت ١٢١٩هـ) (٣).

ذكره: الزركلي في «الأعلام» ٣٧/٤.

(٥٢) «الجواهر اللؤلؤية في شرح الأربعين النووية»:

تأليف: محمد بن عبد الله بن عبد اللطيف الجرداني الدميطي (ت ١٣٣١هـ) (٤).

ذكره: الزركلي في «الأعلام» ٢٤٤/٦.

طبع بدار الإمامة ببيروت، بعناية: يوسف بدوي، ط ١ سنة ١٤١٧هـ، ولم يذكر

ترجمة للمؤلف، وسكت عن تأويلات المؤلف لصفات الله ﷻ كما في ص ١٥١!

(١) فقيه المالكية في عصره، من آثاره: «زاؤ المجد الساري»، و «الفهرسة الكبرى»، وغيرهما. ترجمته في: «شجرة الثور الزكية» ٤٦١/١ رقم (١٥٨٤)، و «الأعلام» ١٧٠/٦.

(٢) فقيه مالكي، كانت له قريحة جيدة، وحافظة غريبة، من كتبه: «فائدة الورد في الكلام على أمّا بعد»، وشرح أبيات، وغيرهما. ترجمته في: «شجرة الثور الزكية» ٥١٨/١ رقم (١٤٥٠)، و «الأعلام» ٢٦٢/١.

(٣) فقيه مغربي، من أهل فاس، عالم باللغة والأدب والحديث، من كتبه: «الأرجوزة الشفوية». ترجمته في: «الأعلام» ٣٧/٤.

(٤) فقيه مصري، من فضلاء الشافعية، من آثاره: «نيل المرام من أحاديث خير الأنام»، و «فتح العلم شرح مرشد الأنام»، وغيرهما. ترجمته في: «الأعلام» ٢٤٤/٦، و «معجم المؤلفين» ٤٣٤/٣ رقم (١٤٢٢٢).

(٥٣) «حاشية على الأربعين النووية»:

تأليف: مُحَمَّد فَتْحَا بِنِ قَاسِمِ بِنِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْحَفِيظِ الْقَادِرِيِّ (ت ١٣٣١هـ)^(١).
ذكره: كَحَالُهُ فِي «مَعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ» (٣/٥٨٢).

(٥٤) «شرح الأربعين النووية»:

تأليف: مُحَمَّدُ بِنِ إِبْرَاهِيمِ بِنِ الْحَفِيدِ السَّبَاعِيِّ الْمَرَاكَشِيِّ (ت ١٣٣٢هـ)^(٢).
ذكره: الزُّرْكَالِيُّ فِي «الْأَعْلَامِ» ٣٠٥/٥، وَكَحَالُهُ فِي «مَعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ» ٣٩/٣،
وَقَالَ: (وَهَذَا الشَّرْحُ فِي مُجَلَّدَيْنِ).

(٥٥) «شرح الأربعين النووية»:

تأليف: عَبْدِ الْمَجِيدِ بِنِ إِبْرَاهِيمِ الشَّرْنُوبِيِّ الْأَزْهَرِيِّ الْمَالِكِيِّ (ت ١٣٤٨هـ)^(٣).
ذكره: مَخْلُوفٌ فِي «شَجَرَةِ الثُّورِ الزُّكِّيَّةِ» ٥٨٩/١، وَالزُّرْكَالِيُّ فِي «الْأَعْلَامِ»
٣٠٨/٢، وَكَحَالُهُ فِي «مَعْجَمِ الْمُؤَلِّفِينَ» ٣٠٨/٢.

(٥٦) «الفتح المبين في شرح الأربعين»:

تأليف: عَبْدِ السَّلَامِ بِنِ مُحَمَّدِ الْفَضِيلِ، الشَّهْرِيرِ بِالسَّكُورِيِّ (ت ١٣٤٩هـ)^(٤).
ذكره: الزُّرْكَالِيُّ فِي «الْأَعْلَامِ» ٢٤٤/٦.

(١) عالم بالأصول والعربية، من أهل فاس، من كتبه: «حاشية على شرح الأزهري على البُرْدَةِ»، و«إتحاف أهل الدرباية»، وغيرهما. ترجمته في: «الأعلام» ٩/٧، و«معجم المؤلفين» ٥٨٢/٣ رقم (١٥١٥٢).
(٢) مؤرخ أصولي لغوي، من أهل مراكش، انتهت إليه رئاسة الفتوى في مراكش، من كتبه: «البيستان الجامع»، و«مقدمة في مصطلح الحديث»، وغيرهما. ترجمته في: «الأعلام» ٣٠٥/٥، و«معجم المؤلفين» ٣٩/٣ رقم (١٣٣٢).

(٣) فقيه محدث، عالم باللغاة والنحو وغيرهما، من كتبه: ديوان خطب، و«إرشاد السالك إلى ألقية ابن مالك»، وغيرهما. ترجمته في: «شجرة الثور الزكوية» ٥٨٨/١-٥٨٩ رقم (١٦٥٤)، و«معجم المؤلفين» ٣٠٨/٢ رقم (٨٤٥١).

(٤) من أهل المغرب، وثقفي بفاس، من كتبه: ديوان شعر، و«عقود الجواهر المنظمة في مدح ذي الأقدار المعظمة»، وغيرهما. ترجمته في: «الأعلام» ٩/٤، و«معجم المؤلفين» ١٥٠/٢ رقم (٧٢٥٠).

(٥٧) «محاسن الدين على متن الأربعين»:

تأليف: الشَّيْخُ فَيصَلِ بِنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِنِ فَيصَلِ بِنِ مُبَارَكِ الْحُرَيْمَلِيِّ النَّجْدِيِّ (ت ١٣٧٦هـ)^(١).

ذكره: الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْبَسَامُ فِي كِتَابِهِ «عِلْمَاءُ نَجْدٍ خِلَالِ سِتَّةِ قُرُونٍ»
٧٥٧/٣، ضَمَّنَ مُؤَلَّفَاتِ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-. وَالْكِتَابُ مَطْبُوعٌ ضَمَّنَ
«الْمَجْمُوعَةَ الْجَلِيَّةَ» الَّتِي تَضُمُّ ثَلَاثَ رِسَائِلَ لِلشَّيْخِ، وَهَذَا الشَّرْحُ أَحَدُهَا.

(٥٨) «الكافي في شرح الأربعين النووية»:

تأليف: مسعود بن منصور بن الأمير سيف الدين عبد الله العلوي.
ذكره: الحاج خليفه في «كشف الظنون» ٦١/١.

(٥٩) «شرح الأربعين النووية»:

تأليف: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري القطري (ت ١٤١٠هـ)^(٢).

وقد بين المؤلف منهجه، فقال: (ولما كان الكتاب مفقوداً من السوق؛ بادرت في التعليق عليه، فزيت كل حديث بعنوان، وأوجدت لكل حديث مقدمة صغيرة، وترجمت كل راو بما يناسب المقام، وأعطيت لكل كلمة غريبة ما يوافقها من المعنى، وخرجت الآيات والأحاديث الواردة، وقسمت كل حديث إلى أفكار، واستبسطت من الأحاديث الفوائد العظام...).

وهو مطبوع في ١٣٦ صفحة من القطع المتوسط.

(١) قاضي الحنابلة، من كبار العلماء، من آثاره: «الحجج القاطعة في الموارث الواقعة»، و«بستان الأخبار»، وغيرهما. ترجمته في: «الأعلام» ١٦٨/٥، و«معجم المؤلفين» ٦٣٢/٢ رقم (٧٢٥٠)، و«علماء نجد خلال ستة قرون» ٧٥٤/٣ رقم (٢٦١).

(٢) عالم باحث داعية، كان شجاعاً في الحق، وله مواقف في ذلك، وله مؤلفات كثيرة منها: «الأدعية والأذكار النبوية»، و«إرشاد الحيران لمعرفة القرآن»، وغيرهما. ترجمته في: «تيممة الأعلام» ١/٢.

(٦٠) «التحفة الربانية شرح الأربعين النووية»، ومعه شرح الأحاديث التي زادها ابن رجب الحنبلي:

تأليف: إسماعيل بن محمد الأنصاري (ت ١٤١٧هـ).

طبع بالمكتبة السلفية بالرياض سنة ١٣٨٠هـ، وفي المؤسسة السعودية بالقاهرة، وفي مطبعة دار الثقافة بالإسكندرية سنة ١٣٨٠هـ.

ويقع في ١٢٦ صفحة من القطع الصغير.

ومسلكه في هذا الشرح: بيان مفردات الحديث، ثم يذكر ما يُستفاد منه.

(٦١) «شرح الأربعين النووية»:

تأليف: الشيخ محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢٠هـ).

والكتاب مطبوع عدة طبعات، منها: طبعه دار الثريا ط ١ / ١٤٢٤هـ، بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية.

ويقع الكتاب في ٤٠١ صفحة من القطع المتوسط.

(٦٢) «الأحاديث الأربعون النووية مع ما زادها ابن رجب، وعليها الشرح

الموجز المفيد»:

تأليف: عبد الله بن صالح المحسن؛ المدرس بالجمعية الإسلامية بالمدينة النبوية.

يقع الكتاب في ٩٦ صفحة. وقد سار المؤلف في شرحه على المنهج التالي:

١- يُورد متن الحديث.

٢- يُوضّح معاني بعض مفرداته.

٣- يذكر الفوائد المستنبطة من الحديث.

٤- يُورد المعنى الإجمالي للحديث.

٥- يذكر بعض الآيات الشعرية النافعة حول معنى الحديث.

(٦٣) «شرح الأربعين النووية في ثوب جديد»:

تأليف: أبي صفيّة عبد الوهاب بن رشيد بن صالح [مُعاصر].

يقع في ٥٢٠ صفحة، واقتصر المؤلف على شرح الأربعين النووية دون ما زاده ابن رجب.

سار المؤلف في شرحه على المنهج التالي:

١- يوضّح مكانة الحديث عند العلماء.

٢- يتناول الكلام على سند الحديث.

٣- يشرح الحديث مُبتدئاً بالبيان اللغوي والمفردات، ثم المعنى الإجمالي.

٤- يذكر ما يُرشد إليه الحديث.

٥- يذكر بعض التطبيقات على الحديث.

٦- يستطرد -أحياناً- في ذكر بعض المسائل المهمة في الحديث.

(٦٤) «قواعد وفوائد من الأربعين النووية»:

تأليف: ناظم بن محمد سلطان [مُعاصر].

يقع في ٣٧٣ صفحة من القطع الوسط، واقتصر مؤلفه على «الأربعين النووية»،

وسار المؤلف في شرحه على المنهج الآتي:

١- بيان أهمية ومنزلة الحديث عند العلماء الأعلام.

٢- وضع كل قضية تعرّض لها الحديث تحت عنوانٍ مناسبٍ لها، وشرحها

بإيجاز.

٣- وضع تراجم قصيرة للعلماء الذين نقل أقوالهم في شرح الحديث.

٤- ذكر فوائده الحديث التي استنبطها العلماء بإيجاز.

٥- قَدَّمَ قَبْلَ الشَّرْحِ بِتَرْجُمَةٍ لِلْإِمَامِ النَّوَوِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- ثُمَّ بِمُقَدِّمَةِ النَّوَوِيِّ، ثُمَّ بِتَعْقِيبِ عَلَى النَّوَوِيِّ فِي مُقَدِّمَتِهِ أَوْضَحَ فِيهَا حُكْمَ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي الْفَضَائِلِ.

(٦٥) «الوفاي في شرح الأربعين النَّوَوِيَّةِ»:

تأليف: مُصْطَفَى الْبُغَا، وَمُحِبِّي الدِّينِ مُسْتَو [مُعَاصِرَانِ].

يقع في ٤٠٤ صفحة، اقتصر فيه على شرح الأربعين، وأتبع المنهج التالي:

١- إيراد النَّصِّ النَّبَوِيِّ مضبوطاً بالشكل.

٢- تخريج الحديث من مصادره.

٣- بيان أهميَّة الحديث.

٤- توضيح لغة الحديث.

٥- ذكر سبب الحديث إن وُجِدَ.

٦- بيان فقه الحديث، وما يُرشد إليه.

٧- تفصيل بعض المسائل الفقهية عند وجودها.

٨- وفي آخر الكتاب باب في ضبط ما خفي من ألفاظ الحديث، نقلاً عن

النَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(٦٦) «إيضاح المعاني الخفية في الأربعين النَّوَوِيَّةِ»:

تأليف: مُحَمَّدٌ تَاتَاي [مُعَاصِر].

يقع في ٤٦٦ صفحة. يذكر الحديث ثم تخريجه، ثم دروساً وعبراً من كلام

سيد البشر: عقائديَّة، وأصوليَّة، واجتماعيَّة، وفقهيَّة ... إلخ.

(٦٧) «الأضواء السَّماويَّة في تخريج الأربعين النَّوَوِيَّةِ»:

تأليف: فوزي بن عبد الله بن مُحَمَّدٍ [مُعَاصِر].

طُبِعَ بِالْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْأُرْدُنِّ.

وقد تَوَسَّعَ فِي تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ مِنْ مَصَادِرِهَا، مَعَ بَعْضِ الْفَوَائِدِ.

(٦٨) «شرح الأربعين النَّوَوِيَّةِ فِي ثَوْبٍ جَدِيدٍ»:

تأليف: مُحَمَّدٌ بَكَارُ زَكَرِيَّا [مُعَاصِر].

يقع في ٢٥١ صفحة من القطع المُتَوَسِّطِ، ونشرته دارُ البشائرِ الإسلاميَّةِ.

يذكرُ تَرْجُمَةَ الرَّاوي، ثُمَّ الشَّرْحَ وَالْبَيَانَ، ثُمَّ مَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْحَدِيثِ.

(٦٩) «المبادئ التَّربويَّةُ المُستنبطَةُ مِنَ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ»:

تأليف: عوض بن رده السَّاعدي، رسالته ماجستير مُقدَّمةً إلى جامعة أمِّ القري

بمكَّة المُكرَّمة سنة ١٤٠٨هـ.

(٧٠) «المِنَّ الرَّبَّانِيَّةُ فِي شَرْحِ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ»:

تأليف: شَيْخُنَا الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدِ الْحَجْرِيِّ [مُعَاصِر].

يقع في ٢٢٤ صفحة من القطع المُتَوَسِّطِ.

واقْتَصَرَ مُؤَلِّفُهُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ، وَسَارَ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْمَنْهَجِ الْآتِي:

١- إيراد النَّصِّ النَّبَوِيِّ مضبوطاً بالشكل.

٢- جعلُ موضوعٍ لكلِّ حديث.

٣- التَّرجُمَةُ لِلرُّوَاةِ بِتَرَاجِمٍ يَسِيرَةٍ.

٤- الحديثُ عَنِ الْمَفْرَدَاتِ.

٥- الْفَوَائِدُ الْمُسْتَنْبَطَةُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَقَدْ اسْتَفَاضَ فِي ذِكْرِ الْفَوَائِدِ حَتَّى إِنَّهُ

يَذْكَرُ لِبَعْضِ الْأَحَادِيثِ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ وَعِشْرِينَ فَائِدَةً، وَأَحْيَانًا تَصِلُ إِلَى الْأَرْبَعِينَ.

(٧١) «شرح الأربعين النَّوَوِيَّةِ»:

تأليف: معالي الشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمِ آلِ الشَّيْخِ

[مُعَاصِر].

وقد شرح هذه الأربعين في الدورة العلمية بجامع شيخ الإسلام ابن تيمية سنة ١٤٢٢هـ، والشرح مطبوع في مُذَكَّرَة أصدرها موقع مسجد شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو كذلك مُسَجَّل في أشرطة سمعية في ١١ شريطاً.



الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٣٥	٣- أصل هذه الأربعين.....
٣٦	٤- سبب تأليفها.....
٣٦	٥- منهجه فيها.....
٣٨	٦- طبعاته.....
٤٠	التعريف بالكتب التي خدمت الأربعين النووية شرحًا وتحشيةً وتخريجًا.....
٧٠	الفهرس.....



رقم الصفحة	الموضوع
٤	المقدمة.....
٨	تعريف الأربعينات.....
١١	سبب تأليف كتب الأربعينات.....
١٤	اهتمام العلماء بحديث: «مَنْ حَفِظَ عَلَيَّ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا...».....
١٥	تخريج حديث: «مَنْ حَفِظَ عَلَيَّ أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا...».....
١٦	١- تخريج حديث ابن عباس رضي الله عنهما.....
٢٠	٢- تخريج حديث أبي هريرة ؓ.....
٢١	٣- تخريج حديث أنس بن مالك ؓ.....
٢٥	٤- تخريج حديث عبد الله بن مسعود ؓ.....
٢٥	٥- تخريج حديث أبي الدرداء ؓ.....
٢٦	٦- تخريج حديث معاذ بن جبل ؓ.....
٢٧	٧- تخريج حديث أبي أمامة ؓ.....
٢٧	٨- تخريج حديث عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما -.....
٢٨	٩- تخريج حديث أبي سعيد الخدري ؓ.....
٢٩	١٠- تخريج حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما -.....
٢٩	١١- تخريج حديث جابر بن سمرة ؓ.....
٣٠	١٢- تخريج حديث علي بن أبي طالب ؓ.....
٣٢	التعريف بكتاب (الأربعين النووية).....
٣٣	١- اسمها.....
٣٤	٢- نسبتها إليه.....